PAPER DETAILS

TITLE: Irabda Mahalli Olmayan Cümleler - Ferra Örnegi (ö. 207)

AUTHORS: Abdulhalim Abdullah

PAGES: 89-123

ORIGINAL PDF URL: https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/364826

إعراب الجمل التي ليست بذات المحل أنموذجا عند الفرّاء ت207هـ

عبدالحليم عبدالله/**Abdulhalim ABDULLAH***

Parsing of Sentences that Have no Place to Express – The Sample of al-Farra 207H

Citiation/©: Abdullah, Abdulhalim, Parsing of Sentences that Have no Place to Express – The Sample of al-Farra 207H, Artuklu Akademi, 2015/2 (1), 89-123.
Abstract: This research deals with roots of sentences declension especially the sentences that hasn't a place at al-Farra works (207 AH), due to he is the first grammarian declaring the term. the search deals with terms used by AL-Farra to indicate to the sentence, , and then deals with sentences that has no place, such as: Renewal or Introductive sentence, Inserted sentence, Explicative sentence, Answer of the oath sentence, Bond of conjunction sentence, Answer of the condition sentence, attracted sentence.
Keywords : Al-Farra, meanings of the Koran, declension of sentences, sentences that do not have a place to express, not a place.

İrabda Mahalli Olmayan Cümleler - Ferra Örneği (ö. 207)

Atıf/©: Abdullah, Abdulhalim, İrabda Mahalli Olmayan Cümleler-Ferra Örneği (ö.207), Artuklu Akademi, 2015/2 (1), 89-123.
Öz: Araştırma irabda yer olmayan cümleleri, böyle bir olgunun varlığının kesin olduğunu ilk olarak belirten dil bilgini olması ve cümle kavramında açık bir şekilde ilk olarak bahsetmesi hasebiyle el-Ferra (ö. 207) örneği bağlamında ele almakta, araştırmanın önemi bu yönünden ortaya çıkmaktadır. Nitekim el-Ferra'nın irabda yeri olmayan cümleler konusundaki öncü çalışmalarını detaylıca araştırmaktadır. İrabda yeri olmayan cümleler şunlardır: İbtida veya istinaf cümlesi, itiraz cümlesi, tefsir cümlesi, Yemin cevabı cümlesi ve atıf cümlesi.
Anahtar Kelimeler: el-Ferra, Meani'l-Kur'an, cümlelerin irabı, irabda mahalli olmayan cümleler, mahalli olmaması.

* الدكتور، أستاذ مساعد في جامعة أرتوقلو، كلية الإلهيات. abdulhalimabdullah@artuklu.edu.tr
Yrd. Doç. Dr., Mardin Artuklu Üniversitesi, İlahiyat Bilimleri Fakültesi, Temel İslam Bilimleri Bölümü.

الملخص

يقوم هذا البحث على تأصيل إعراب الجمل غير ذوات المحل الإعرابي لدى الفراء ت: 207هـ ، نظرًا إلى أنّ الفراء أول النحاة تصريحًا بمصطلح الجملة والنّص على عدم محلية بعض الجمل، ومن هنا تنبثقُ أهمية البحث في أنّه يستقصي جهود الفرّاء الرّائدة في إعراب الجمل التي لا محل لها.[1] وهي: الجملة الابتدائية أو الاستئنافية، والجملة الاعتراضية، و الجملة التفسيرية، وجملة جواب القسم، وجملة الصّلة، والجملة المعطوفة، وجملة جواب الشرط غير الجازم أو الجازم غير المقترنة بالفاء.

مفاتيح البحث: الفراء , معاني القرآن, إعراب الجمل, الجمل التي لا محل لها من الإعراب, عدم المحلية

مقدمة: مفهوم الجملة

ذهب بعض النحاة إلى أنّ مصطلحي الكلام والجملة هما مصطلحان لشيء واحد، ولذلك يجدر بنا أنْ نتوقف عند هذين المصطلحين:

1. الجملة:

لغة: "الجملة واحدة الجمل، والجملة جماعة الشيء، وأجمل الشيء جمعه عن تفرقة، وأجمل له الحساب كذلك والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره"[2]

2. الكلام:

لغة: "الكلام في أصل اللغة الأصواتُ المفيدة"[3]

---

1 جهود الفرّاء في الجملة كبيرةٌ، لا يمكن حصرُها في مقالة واحدة، وقد جعلتها في ثلاث مقالات: الأولى المصطلح النحوي عند الفرّاء – مصطلحات الجملة أنموذجًا)) جمعتْ كلّ المصطلحات التي استخدمها الفراء في الدلالة على الجمل. والثانية: ((إعراب الجمل ذوات المحلّ الإعرابيّ أنموذجًا)) تناولتْ الجمل التي لها محلّ من الإعراب والقضايا المتعلّقة بها. وقد نشرتهما في مجلة كلية الإلهيات في جامعة غازي عثمان باشا Gaziosmanpaşa İlahiyat Dergisi

أمّا المقالة الأخيرة فهي التي بين أيدينا، وتتناولُ الجملَ التي لا محل لها من الإعراب والقضايا المتعلّقة بها.

2 ابن منظور: لسان العرب، ط: دار صادر بيروت. مادة جمل.

3 إبراهيم مصطفى ورفاقه: المعجم الوسيط، ط: دار الدعوة. مادة: ك ل م

ذكر ابن جني(392هـ) أن "الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها"[4] فالكلام هو الجمل التامة المستقلة بنفسها، المفيدة لمعنى يحسن السكوت عليه.

وعرّفه في موضع آخر، فوصفه بأنه الجمل. قال: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل"[5] فابن جني في النصين السابقين ساوى بين الكلام والجملة، فقال: "وهو الذي يسميه النحويون الجمل" ومثّل له بجمل فعلية واسمية وأسماء أفعال وأصوات ليربط الكلام بالإفادة "نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصهٍ، ومهٍ، وروبد، وحاء، وعاء في الأصوات، وحس، ولب، وأف، وأوه، فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام" [6] إن هذا التعريف تعريف الكلام، وهو ينطبق على الجمل المفيدة، على أن ابن جني تحدث عن الجملة في موضع آخر فذكر أنها الكلام المفيد. فقال: "وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل"[7] وهذا النص قد يجانب الصواب أحيانا، ويوحي بتداخل دلالة المصطلحين لدى المتقدمين من النحاة؛ إذ علاقة الكلام بالجملة علاقة خاص بعام، فكل كلام جملةٌ مفيدة، لكن الجملةَ ليست كلاما مطلقا.

حتى كان من النحاة مَن يشرح الكلام بالجملة، أو يشرح الجملة منهما بالكلام، فـ"ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان، وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل؛ فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة"[8]

واستمرت هذه النظرة حتى زمن متأخر، ويبدو أن ابن يعيش (643هـ) لم يُلمح إلى الفرق بين الجملة والكلام، فلما تحدث عن حدّ الكلام، قال: "اعلم أن الكلام عند النحويين: عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى الجملة، نحو: زيدٌ أخوك، وقام بكرٌ." [9] فالكلام مطابق بهذا المفهوم للجملة عند النحاة المتأخرين عنه؛ لأنَّ "الكلام عبارة عن الجمل المفيدة"[10] ولكنه حينما

4 ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط: عالم الكتب – بيروت 1: 19.

5 الخصائص 1: 17.

6 الخصائص 1: 17.

7 ابن جني: اللمع في العربية، تح: فائز فارس، ط: دار الكتب الثقافية – الكويت 1972م، ص27.

8 الهمع 1: 55 أما قول الزمخشري (538هـ) فهو:" الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك. أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر. وتسمى الجملة." المفصل ص23. وهذا التعريف للكلام لم يشترط له الزمخشري الإفادة أو الاستقلال، وهو ما يوافق تعريف المتأخرين من النحاة للجملة.

9 شرح المفصل 1: 20.

10 شرح المفصل 1: 21.

تحدث عن الجملة عبّأها بالمفهوم نفسه، فجعلها مساوية للكلام في دلالته الاصطلاحية. إذ قال: "لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه"[11] فالجملة ليست كلاما ولا مستقلة، ولا قائمة بنفسها دائما، بل الجملة علاقة إسنادية إسنادًا أصليًّا، قد يتحقَّق لها الاستقلال الدلالي فتساوي الكلام، وقد لا تستقل دلاليًّا فتكون جملة.

ولم يغدُ التفريق بين الجملة والكلام واضحا إلا بعد أن وضّحه رضي الدين الأستراباذي(686هـ) بقوله: "والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي،[12] سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصليّ، وكان مقصودًا لذاته، فكلّ كلام جملة، ولا ينعكس"[13] فالكلام هو ما تضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فالجملة التي تقع خبرا أو صفة أو حالا أو صلة ليست كلاما؛ لأنها غير مقصودة لذاتها.

وصار الفرق بين الجملة والكلام واضحا من بعدُ، إذ أوضح ابن هشام الأنصاري (761هـ) الفرق بينهما، وذهب في مغني اللبيب مذهب الرضي الأستراباذي، ففرّق بين الكلام والجملة، وجعل الكلام ما كان مفيدا بالقصد، والجملة ما قام على الإسناد الأصلي. قال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه،[14] والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ قام زيد، والمبتدأ وخبره كـ زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرب اللصُّ، وأقائم الزيدان؟ وكان زيد قائما وظننته قائما، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام"[15] فالكلام أخص من الجملة إذ شرطه الإفادة

11 شرح المفصل 1: 88.

12 المقصود بالإسناد الأصلي هو ما تكوّن من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر.. إلخ، أمّا المصادر والصفات المسندة إلى فاعلها فهي ليست كلاما ولا جملة لأن إسنادها ليس أصلا.

13 شرح الرضي على الكافية 1: 33.

14 وعرّف ابن هشام الكلام من قبلُ في شرح قطر الندى بقوله: الكلام لفظ مفيد. ص56 وفي أوضح المسالك بقوله: الكلام في اصطلاح النحويين عبارة عمّا اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة. 1: 11 ولكن ابن هشام في الشذور اشترط مع الإفادة القصد. بقوله: الكلام قولٌ مفيدٌ مقصود. ابن هشام: شذور الذهب، ص27 وهذا يبين تطور آراء ابن هشام النحوية بين شرح قطر الندى ومغني اللبيب. انظر: حسن موسى الشاعر، تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري، ط1: عمان دار البشير 1994م، ص15-16.

15 مغني اللبيب ص490.

والإسناد الأصلي، والجملة أعم إذ شرطها الإسناد الأصلي فقط؛ ولذلك لم تكن جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة كلاما؛ لأنها غير مقصودة لذاتها. ولذلك فهو يرى أن خبر أسماء الشرط التي تقع مبتدأ جملة الشرط لا جملة الجواب[16].

ويبدو أن هذا التمييز لماهية الجملة، أتقوم على الإسناد الأصلي فحسب أم تقوم على الإسناد والاستقلال الدلالي؟ كان له صداه لدى المتأخرين من النحاة واللغويين، وإن كان أنصار الفريق الثاني أخذوا بالازدياد، وصارت دلالة الجملة الاصطلاحية الجديدة (القائمة على الإسناد الأصلي فقط) تُعتمَد في كتب المصطلحات المتأخرة نسبيا كتعريفات الشريف الجرجاني (816هـ) الذي عرَّف الجملة في كتابه بأنها "عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك زيد قائم أو لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا"[17]

بإعادة القراءة لما سلف عن مفهوم الجملة يتبين أن الجملة تركيب إسنادي قائم على عنصرين: مسند ومسند إليه، وهما عنصران أساسيان لتكوين أية جملة [18]، وقد حرص سيبويه على التمسك بهذين العنصرين، فكانا من معالم تفكيره بالجملة، وحرص النحاة على التمسك بالإسناد وأركانه في الدلالة على الجملة، لأن الإسناد دعامة أساسية في أنحاء اللغات كلها.[19]

1. الجمل التي لا محل لها من الإعراب

الجوهر في إعراب الجمل هو تأويلُها بمفرد، لأنَّ الجملة إنّما يُحكم لها بموضع من الإعراب إذا وقعتْ موقعَ المفرد، كما ظهر عند متقدمي النّحاة، أو وقوعها في موقع الاسم المفرد وإنْ لم يحسن تأويلها بمفرد كما ظهر عند متأخري النحاة،[20] فإذا وقعتِ الجملة في موقع لا يقع فيه المفرد، فهي جملة لا محل لها من الإعراب.

16 مغني اللبيب، ص607.

17 التعريفات، ص106 والتوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي، ص254 والكليات، ص522 و1207.

18 ينظر: الفعل زمانه وبنيته، ص 201.

19 جعل الدكتور محمد فلفل (المسند والمسند إليه) لدى سيبويه من معالم تفكيره بالجملة. ينظر: معالم التفكير في الجملة، ص11.

20 انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبدالحسين الفتلي، ط1: بيروت 1985م 2: 62 و ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط: عالم الكتب بيروت 3: 178 وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تح: فخر صالح قدارة، ط1: دار الجيل بيروت 1995م، ص242 وجلال الدين السيوطي، همع الهوامع، تح: أحمد شمس الدين، ط1: دار الكتب العلمية بيروت 1998م 1: 376.

وإذا كان الداعي للقول بإعراب الجمل التي لها محلٌّ صدَرَ عن وقوعها موقع الاسم المفرد، فما الدّاعي إذنْ للقول بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، ولم تقعْ موقع الاسم المفرد؟ وبالتَّالي لا حاجة للقول بهذا الإعراب، وخصوصًا أنّ هذه الجمل ليس لها ارتباطاتٌ عاملية في النَّصِّ، ولم تقع موقع المفرد، ولكنّ المعنيّ بالدّرس النحويّ يجد أن الدَّاعي الأول للقول بالجمل التي لا محل لها من الإعراب هو المقابلة، ولاسيما أن النحو العربي قام في كثير من جوانبه على المقابلة بين الثّنائيات[21] والثّلاثيات،[22] فلما وُجد عند النحاة جملٌ ذات محلٍّ إعرابيٍّ، أوجدوا مقابلها جملاً لا محلَّ لها،[23] ويتَّضح ذلك من خلال حرص النحاة على إيجاد العدد نفسه من الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها،[24] ولذلك كان مفهوم محلية الجمل التي لها محل أسبق عند النحاة من مفهوم عدم محلية جمل أخرى.

ولعلَّ بواكير القول بعدم المحلية بشكل صريح ظهرت عند الفرّاء(207هـ)، وإنْ لم يكن حديثه عن الجمل في النّص الآتي، ولكنه استدلال على مفهوم عدم المحلية. قال: "وقوله: (كَانُواْ قَلِيلاً من اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ) [25] إنْ شئت جعلت (ما) في موضع رفع، وكان المعنى: كانوا قليلاً هجوعهم، والهجوع: النّوم، وإنْ شئت جعلت (ما) صلة لا موضع لها، ونصبت قليلا بـ يهجعون. أردت: كانوا يهجعون قليلا من الليل"[26] فحديث الفرّاء في النّص السّابق كان عن (ما)، وهو يجعلها على وجهين: ألمح في الأول إلى أنّها مصدرية، وهي وما بعدها في محل اسم مرفوع بـ قليلاً، وجعلها في الوجه الثاني زائدة، لا محل لها.[27]

21 كالمقابلة بين المذكر والمؤنث، والمعرّف والمنكّر، والمعرب والمبنيّ، والجمل التي لها محل والتي ليس لها محل...إلخ.

22 كالمقابلة بين الاسم والفعل والحرف، والماضي والمضارع والأمر، والاسم المرفوع والمنصوب والمجرور، والمضارع المعرب: المرفوع والمنصوب والمجزوم...إلخ.

23 الرأي في أنّ الداعي لإعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب نشأ من المقابلة بالجمل التي لها محل من الإعراب هو للأستاذ المرحوم محمد الإنطاكي، طرحه في محاضراته لطلاب السنة الثانية في كلية الآداب– جامعة حلب. انظر: محمد الإنطاكي، محاضرات (في إعراب الجمل وأشباهها) وُضِع 11/22/ 1980م، ص14.

24 هذا الاستدلال للأستاذ الدّكتور محمد فلفل، أخذته منه شفهيًا في لقاء معه في منزله.

25 سورة الذاريات الآية 17.

26 الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ط3: بيروت عالم الكتب1983م 3: 84.

27 في هذه الآية أوجه، أحدها: أنَّ الكلام تمَّ على قليلاً، وابتُدِئ بعده (من الليل ما يهجعون)، و(ما) هنا إما مصدرية وإما نافية، والثاني: أن تجعل (ما) مصدرية في محل رفع بـ قليلا، والثالث: أن تجعل (ما) مصدرية بدلا من اسم كان بدل اشتمال، والرابع: أن (ما) مزيدة، ويهجعون خبر كان، والخامس: أنها بمعنى الذي، وعائدها محذوف، تقديره: كانوا قليلا من الليل الوقتَ الذي يهجعونه. انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، تح: أحمد محمد الخرّاط، ط: دار القلم، دمشق 1406هـ 10: 45.

ويجد المتتبع تصريحًا أوضح بعدم محلية الجملة عند الزجاج(311هـ)، إذ قال: "والجملة إذا كانت مبتدأً وخبرًا فقط لا موضع لها، فإذا كان معنى(كهيعص) معنى الكاف كافٍ، ومعنى الهاء هادٍ، ومعنى الياء والعين من عليم، ومعنى الصَّاد من صدوق، وكان معنى (ألم) أنا أعلم، فإنَّما موضعها كموضع الشيء الذي هو تأويل لها، ولا موضع في الإعراب، لقولك: أنا الله أعلم، ولا لقولك: هو هادٍ، وهو كافٍ، إنما يرتفع بعض هذا ببعض، والجملة لا موضع لها." [28] واللافتُ في هذا النّص شيئان: أولهما أنه نصَّ على أن محلية الجملة تكون إذا أمكن تأويلها بمفرد، ويكون محلُّها كمحلِّ الاسم الذي تُؤول به، والآخر: أنه نصّ على أنَّ الجملة إذا كانت مبتدأ وخبرًا فقط لا موضع لها، ويجدر الانتباه هاهنا إلى قوله (فقط)، بمعنى أنها جملة مستقلة، لم ترتبط بعلاقة إسنادية مع جملة أكبر، ومن ثمّ حكم على الجمل التي أوردها (أنا الله أعلم) و(هو هادٍ) و(هو كافٍ) بأنّها لا موضع لها.

غير أن التّصريح بعدم محلية الجملة كثر نسبياً لدى ابن السّرّاج(316هـ) لغاية تشجّع المتتبّع على وصف هذا المفهوم بالرّسوخ والنضج بدءًا من هذه الحقبة، ويدلّنا على وضوح هذا المفهوم ونضجِهِ عند ابن السّرّاج قوله: "اعلم أن الجمل على ضربين: ضربٍ لا موضع له، وضرب له موضعٌ، فأما الجملة التي لا موضع لها فكل جملة ابتدأتها فلا موضع لها، نحو قولك مبتدئًا: زيدٌ في الدار وعمرٌو عندكَ، فهذه لا موضع لها" [29] فابن السّرّاج قسَّمَ الجمل من حيث المحل قسمين: قسمًا له محلٌّ، وقسمًا لا محلَّ له، ومن الجمل التي لا محلَّ لها الجملة التي يُبتدَأ بها، ووضّح ابن السّرّاج في موضع آخر السببَ في عدم محلّيّة الجملة التي نبتدئ بها، قال: "والجملةُ التي بعد (إنَّ) لا موضع لها من الإعراب، بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف، ألا ترى أنَّك تقول: إنَّ عمرًا منطلقٌ، فهذا موضع يصلح أنْ يُبتدَأَ الكلامُ فيه، فتقول: عمرٌو منطلقٌ، ويصلح أنْ يقعَ الفعلُ موقعَ المبتدأ، فتقول: انطلق عمرٌو، وهذه الجملة لا موضع لها من الإعراب؛ لأنَّها غير مبنية على شيء"[30] فابن السّرّاج يحكي عن الجملة المبتدأ بها، سواء في ذلك أكانت مصدرة بـ(إنَّ) أو بمبتدأ أو بفعل، لا محل لها من الإعراب، لأنَّها غير مبنية على عامل يعمل فيها، فيجعل لها محلًّا من

28 الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبدالجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب، بيروت1989م 2: 314.

29 الأصول في النحو 2: 62.

30 الأصول في النحو 1: 262.

الإعراب، وفي قول النحاة بالجمل التي لا محل لها يظهر العامل داعيا رئيسا للقول بإعراب الجمل، وهو ما جعله المعنيون بدرس الجملة عند متقدمي النحاة سبباً رئيسا للقول بإعراب الجمل عندهم. [31]

وعاد ابن السّرّاج في موضع آخر ليربطَ بين عدم محلّيّة الجملة، وعدم تسلُّط عاملٍ عليها، ومن ذلك حديثه عن صِلةِ (الذي). قال: "لأنّ صلة (الذي) لا موضع لها من الإعراب بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف جر"[32] فكأنَّ ابن السّرّاج أراد أن يقول: إنّ الاسم الموصول وصلته كالاسم الواحد، والصّلة بمنزلة الجزء من هذا الاسم، فإنَّ العامل يتسلّط على الموصول دون الصّلة، ومن ثمَّ كانت الصّلة غير ذات محلٍّ.

1.1. عدد الجمل التي لا محل لها من الإعراب

عدد الجمل التي لا محل لها من الإعراب من المختلف فيه عند النحاة ، فقد جعلها السمين الحلبي أربعًا، هي: المبتدأ والصّلة والمعترضة والمفسرة. [33]

وجعلها ابن هشام ومن وافقه سبعًا، هي: الابتدائية أو الاستئنافية، والاعتراضية، والتفسيرية، جواب القسم، وجواب الشرط غير الجازم أو الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا الفجائية، وصلة الموصول، والتابعة لجملة لا محل لها. [34]

وجعلها ابن أم القاسم المرادي تسعًا، هي: الابتدائية، وصلة الموصول، والاعتراضية، والتفسيرية، جواب القسم، والواقعة بعد أدوات التحضيض، والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة، والواقعة جوابا لها، والتابعة لجملة لا محل لها. [35]

وجعلها الدكتور فخر الدين قباوة عشرًا، هي: الابتدائية، والاستئنافية، وجملة الشرط غير الظرفي، والاعتراضية، والتفسيرية، جواب القسم، وجواب الشرط غير الجازم، وجواب الشرط الجازم غير مقترن بالفاء أو إذا، وصلة الموصول، والتابعة لجملة لا محل لها.[36]

---

31 جعل الدكتور محمد فلفل التفكير في إعراب الجملة عند سيبويه صادرًا عن دواع صناعية تتمثل بالحفاظ على أصول نظرية العامل، وأخرى دلالية تتمثل بالحرص على توضيح المعنى المراد بالتركيب اللغوي. انظر: محمد عبدو فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ط1: دار العصماء– دمشق2009م ص84.

32 الأصول في النحو 1: 263.

33 انظر: الدر المصون 1: 124.

34 انظر: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك وزميله ط2: دار الفكر، ص 500.

35 انظر: رسالة في إعراب الجمل، ص105 ومعالم التفكير في الجملة، ص122.

36 انظر: فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5: دار القلم العربي حلب 1989م ، ص36.

وجعلها أبو حيان اثنتي عشرة، هي: الجملة الواقعة ابتداء كلام لفظا أو نية، والواقعة بعد أدوات الابتداء، والواقعة بعد أدوات التحضيض، والواقعة بعد حروف الشرط غير العاملة، والواقعة جوابا وجعلها نوعين، والصلة، والاعتراضية، والتفسيرية، والوقعة توكيدا لجملة لا محل لها، والمعطوفة على جملة لا محل لها، وجواب القسم، والجملة الشرطية إنْ حُذِفَ جوابها أو تقدّم عليها ما يشبهه.[37]

1.2. الجملة الابتدائية أو الاستئنافية

الجملة الابتدائية جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مُعَرَّاةٌ عن العوامل اللفظية والمعنوية السّابقة لها، ولم تقع موقع المفرد، والابتداء على نوعين: ابتداءٍ حقيقيٍّ، أو ابتداءِ كلامٍ جديدٍ بعد تمامِ معنًى سابقٍ، وهو ما يسمى بالاستئناف،[38] وقد جمعهما ابن هشام تحت مسمًّى واحدٍ هو الجملة الابتدائية. قال: "وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح لأنَّ الجملة الابتدائية تُطلق أيضًا على الجملة المصدَّرة بالمبتدأ ولو كان لها محلٌّ، ثم الجمل المستأنفة نوعان، أحدهما: الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء: زيد قائمٌ، ومنه الجمل المُفتتح بها السورُ، والثاني: الجملة المنقطعة عمَّا قبلها نحو: ماتَ فلانٌ رحمه الله ".[39]

ماهية الاستئناف ومحلُّه عند الفرّاء

وضَّح الفرّاء مراده بالاستئناف في غير موضع، فالاستئناف هو القطع عن كلام سابق، والبدء بكلام جديد. قال: وإذا نويت الاستئناف رفعته وقطعته ممّا قبله".[40] وقال: "إن شئت رفعته على الاستئناف لتمام ما قبله"[41] وقال: "وقوله: (التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ)[42] استؤنفت بالرفع لتمام الآية قبلها وانقطاع الكلام، فحسن الاستئناف".[43] وقال: "ولو رفعت على الائتناف إذا انفصلَتْ من الآية كانَ صوابا".[44] وقال: "والرّفع عَلَى الاستئناف لانفصاله من الآية"[45] وقال: "لأنّ الكلام تمّ

37 انظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ط: دار الكتب العلمية بيروت.2: 26.

38 من المفيد الإشارة إلى أن للدكتور أيمن الشوا كتابًا بعنوان (من أسرار الجملة الاستئنافية) يقع فيما ينوف عن خمسمئة صفحة تقريباً، تناول فيه هذه الجملة من جانب بياني.

39 المغني، ص.500

40 معاني القرآن للفراء 2: 345.

41 معاني القرآن للفراء 1: 11.

42 سورة التوبة الآية 112.

43 معاني القرآن للفراء 1: 453.

44 معاني القرآن للفراء 2: 77.

45 معاني القرآن للفراء 2: 67.

وانقضت به آية، ثمّ استؤنفت (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ) في آية أخرى، فكان أقوى للاستئناف، ولو تمّ الكلام ولم تكن آية لجاز أيضا الاستئناف" [46] فمن النصوص السّابقة نجد أنَّ ماهية الاستئناف واضحة لدى الفرّاء، فالاستئناف يقوم على تمام الكلام السّابق والبدء بكلام جديد منقطع عامليًا عمَّا قبله، ولعلَّنا لا نجازف إذا قلنا إنّ هذا الفهم للاستئناف يجعل هذه الجملة لا محل لها من الإعراب، وأنَّ الفرّاء قد وعى هذه القضية، وتطمئنُّ النفس أكثر عندما يقف القارئ على نصّ صريح يذكر فيه الفرّاء أنها ليس لها موضع. قال: "وقوله: (وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلاَّ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ)[47] (أنّهم) في موضع رفع؛ لأنّه اسم للمنع؛ كأنّك قلت: ما منعهم أنْ تقبل منهم إلا ذاك. و(أن) الأولى في موضع نصب. وليست بمنزلة قوله: (وَما أرسلنا قَبْلَكَ مِن الْمُرْسَلِينَ إلاّ إنّهُمْ لَيَأْكُلُونَ)[48] هذه فيها واو مضمرة، وهي مستأنفة ليس لها موضع".[49] فجملة (إنهم ليأكلون) جملة مستأنفة ليس لها موضع، كما نصَّ الفرّاءُ في النص السابق. [50]

واستخدم الفرّاء مصطلحي الاستئناف والائتناف في دلالته على ما سُمّي فيما بعد الجملة الاستئنافية أو الابتدائية. ومن استخدامه المصطلح الأول (الاستئناف وتصريفه) قوله: "ومثله قول الله تبارك وتعالى: (وأَسَرّوا النَّجْوَى الذِين ظلموا)[51] إنْ شئت جعلت (وأسَرّوا) فعلا لقوله (لاهِيةً قلوبُهم وأسَرّوا النجوى) ثمّ تستأنف (الذين) بالرفع. وإن شئت جعلتها خفضا (إن شئت) على نعت (النّاس)، في قوله (اقترب لِلنّاسِ حِسابهم)[52] وإن شئت كانت رفعا، كما يجوز (ذهبوا قومك)"[53] فللاسم

46 معاني القرآن للفراء 1: 16.

47 سورة التوبة الآية 54.

48 سورة الفرقان الآية 20.

49 معاني القرآن للفراء 1: 442.

50 في هذه الجملة ثلاثة أوجه غير ما ذُكر، أحدها: أنها في محل نصب صفةً لمفعولٍ محذوفٍ، وقدّره الزمخشري تابعًا للزجاج: وما أرسلنا قبلك أحدًا من المرسلين إلا آكلين وماشين، وقدّره ابن عطية: رجالاً أو رسلاً، والضمير في (إنهم) عائدٌ على هذا الموصوف المحذوف. والثاني: أنه لا محل لها من الإعراب، وإنما هي صلة لموصولٍ محذوف هو المفعول لأرسلنا، وتقديره: إلا مَن إنهم، فالضمير في إنهم وما بعده عائدٌ على معنى (مَن) المقدرة، وإليه ذهب الفراء، والثالث: أنَّ الجملة محلها النصب على الحال، وإليه ذهب ابن الأنباري، والتقدير عنده: إلا وإنهم، فقدّر معها واوًا، بيانا للحالية. انظر: الدر المصون 8: 468–469
والحقيقة أنَّ ما نسبه الرجل إلى الفراء صحيح، ولكن ليس في النص الذي هو موضع الاستشهاد، ويبدو أن للفراء في هذه الآية رأيين: أحدهما على أنها استئنافية، وهو ما ذُكر في المتن، والوجه الآخر: ما نسبه إليه السمين الحلبي، أنَّ الجملة صلة لموصولٍ محذوف. قال الفراء: "وقوله: (إنهم ليأكلون الطعام) (ليأكلون) صلة لاسمٍ متروكٍ اكتفى بـ من المرسلين منه، كقيلك في الكلام: ما بعثت إليك من الناس إلا من إنه ليطيعك" معاني القرآن للفراء 2: 264.

51 سورة الأنبياء الآية 3 وتمامها (لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ).

52 سورة الأنبياء الآية 1 وتمامها (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ).

الموصول (الذين) في الآية السّابقة وجهان كما يُفهم من كلام الفرّاء،[54] والذي يعنينا منهما وجه الرفع على أنّه استئناف الكلام السّابق بجملة جديدة.

ومن قبيل استخدام الفرّاء المصطلح الآخر(الائتناف) مشفوعا بالاستئناف قوله: "وقوله: (هُدًى وَرَحْمَةً)[55] أكثر القرّاءِ على نصب الهُدَى والرحمة على القطع، وقد رفعها حمزة على الائتِناف؛ لأنها مُسْتأنفة في آية منفصلةٍ، من الآية قبلها."[56] فالفرّاء نصَّ في الآية على قراءة حمزة على أنَّ (رحمة) بالرفع على القطع، لأنها مستأنفة مما قبلها.

ومن مواضع الاستئناف عنده مواضع (إنَّ) المكسورة، لأنّه لا يعمل فيها ما قبلها، فقد نصّ الفرّاء في غير موضع على أن الاستئناف يقتضي كسر همزة إنَّ. قال: "وقوله: (وأنَّ أكثركم فاسقون)[57](أنّ) في موضع نصب على قوله: (هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا) إلا إيماننا وفسقكم. (أن) في موضع مصدر، ولو استأنفت (وإنَّ أكثركم فاسقون) فكسرت لكان صوابا"[58]

ومن مواضع الاستئناف جملة جواب النّداء. قال الفرّاء: "كَمَا تقول: إنْ تأتِني- يا زيد- فعجِّلْ. ولو لم يكنْ قبله جَزَاء لم يجزْ أنْ تقول: يا زيدُ فقمْ، ولا أنَ تقول: يا ربّ فاغفرْ لي؛ لأنَّ النّداء مُسْتأنف،[59] وكذلك الأمر بعده مُسْتأنفٌ، لا تدخله الفاء ولا الواو. لا تقول: يا قوم فقوموا، إلا أن

53 معاني القرآن للفراء 1: 316-317 ولهذا الاستخدام نظائره لدى الفراء. انظر: 1: 11و16 و27 و100 و154 و179 و181 و193 و276 و308 و313 و337 و364 و377 و416 و426 و439 و442 و453 و471 و478 و2: 67 و79 و97 و99 و170 و174 و187 و277 و296 و300 و345 و376 و381-382 و3: 83.

54 جوّزوا في محل الذين في الآية السابقة ثلاثة أوجهٍ: الرفع والنصب والجرّ. فالرفعُ مِنْ أوجهٍ، أحدها: أنه بدلٌ من واو (أَسَرُّوا)، والثاني: أنه فاعلٌ. والواوُ علامةُ جمعٍ دَلَّتْ على جمعِ الفاعل، كما تَدُلُّ التاءُ على تأنيثه، والثالث: أن يكونَ (الذين) مبتدأ، و(أَسَرُّوا) جملةً خبريةً قُدِّمَتْ على المبتدأ، والرابع: أن يكون (الذين) مرفوعًا بفعلٍ مقدرٍ فقيل تقديره: يقولُ الذين، والخامس: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: هم الذين ظلموا. والسادس: أنه مبتدأٌ. وخبرُه الجملةُ من قوله: (هَلْ هذا إلاَّ بَشَرٌ) ولا بُدَّ من إضمار القولِ على هذا القول تقديرُه: الذين ظلموا يقولون: هل هذا إلاَّ بَشَرٌ، والقولُ يُضمر كثيرًا. والنصبُ مِنْ وجهين، أحدُهما: الذمُّ. الثاني: إضمار أعني. والجرُّ من وجهين أيضًا: أحدهما: النعت، والثاني: البدلُ، من (للناس). انظر: الدر المصون 8: 132-133.

55 سورة لقمان الآية 3 وتمامها (هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ).

56 معاني القرآن للفراء 2: 326 ولاستخدام الفراء مصطلح الائتناف نظائر. انظر: 1: 206 و209 و229 و337 و2: 77 و178 و338 و351.

57 سورة المائدة الآية 59 وتمامها (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وأَنَّ أكثركم فاسقون).

58 معاني القرآن للفراء 1: 313 ولهذا الاستخدام نظائره لدى الفراء. انظر: 1: 181 و200 و337 و364 و442 و457 و471 و478 و2: 65 و300 و 376.

59 وقع النداء هاهنا معترضا بين الشرط وجوابه، وليس مستأنفًا كما ذكر الفراء، وهذا يؤنس بأنّ الاستئناف عنده قد يعني أمرين: الانقطاع الصناعي للجملة عما قبلها، والثاني: عدم العمل في اللفظ الذي يَحتمل أن يكون محمولا لكلام سابق، وقد يكون ثاني ركنين

يكون جَوَابًا لكلام قبله، كقول قائل: قد أُقيمت الصَّلاة، فتقول: يا هَؤلاء فقومُوا. فهذا جَوَازه" [60] فالفرّاء في أمثلته ينفي أن يكون الجواب فيها جواب النّداء؛ لأنّ جواب النّداء مستأنف بغير الفاء، فلا يصحّ أن تقول: يا زيدُ فقمْ، والذي يعنينا هنا نصُّ الفرّاء على أنّ جواب النّداء مستأنف بغير الفاء، ومعروف أن جملة جواب النّداء جُعلتْ من الجمل الاستئنافية فيما بعد.

وقد تقع الجملة المستأنفة بعد حروف الاستئناف، ومن الحروف التي ذكر الفرّاء أن المتكلم يستأنف بها (الواو، والفاء، وثمّ، وأو، ولا، وبل). قال الفرّاء: " فإذا رأيتَ الفعل منصوبًا وبعده فعل قد نُسَقِ عليه بـ واو أو فاء أو ثُمّ أو أوْ فإن كان يشاكل معنى الفعل الذي قبله نَسقْته عليه. وإن رأيته غير مشاكِل لمعْناه استأنفته فرفعته". [61] وقال: "والاستئناف بالفاء في جواب الأمر حسن". [62] وقال: وقوله: (لا تَخَافُ دَرَكًا وَلاَ تَخْشَى)[63] رفع على الاستئناف بـ لا... كما قال: (يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يُنْصَرُونَ)[64] فاستأنف بـ ثُمَّ، فهذا مثله"[65] فالفرّاء نصّ على الاستئناف بـ لا في قوله تعالى (لا تخشى) علمًا أنه يجوز في هذه الجملة أن تكون حالية، لكنّ توجيه الفرّاء لها على الاستئناف، ربّما يكون فرارًا من الحالية؛ لأنَّ المضارع المنفي بـ لا كالمضارع المثبت في عدم مباشرة الواو له، [66] ونصّ على الاستئناف بـ ثمَّ في قوله تعالى (ثم لا يُنصرون)، لأنّ المعنى يتغير على العطف على جواب الشرط، وذلك أنّ الله تعالى أخبر بعدم نصرتهم مطلقًا، ولو عطفناه على جواب الشرط للزم تقييده بمقاتلتهم لنا، وهم غير منصورين مطلقًا: قاتلوا أو لم يقاتلوا. [67]

فالفرّاء في نصوصه الثّلاثة السّابقة ذكر أنّ (الواو والفاء وأو وثمّ ولا وبل) قد يُستأنف بها فيرتفع المضارع بعدها.

وخلاصة القول: لدى الفرّاء مادَّة جيدة حول الجملة الاستئنافيّة، ودلّ عليها بعدة مصطلحات كـ (المستأنفة، والاستئناف، والائتناف)، وبيَّن في غير موضع أنَّ الاستئناف تمام الكلام السّابق،

لجملة حذف أحد ركنيها، ومن ثم الجملة بحسب موقعها، يضاف إلى ذلك أن الاعتراض في حقيقته كلام مستأنف وقع بين متلازمين يستدعي أحدهما الآخر.

60 معاني القرآن للفراء 2: 241.

61 معاني القرآن للفراء 2: 67.

62 معاني القرآن للفراء 2: 79.

63 سورة طه الآية 77.

64 سورة آل عمران الآية 111.

65 معاني القرآن للفراء 2: 187.

66 انظر: الدر المصون 4: 127.

67 انظر: الدر المصون 3: 352.

وانقطاعه والبدء بكلام جديد، أي: الانقطاع عن العوامل السّابقة في الكلام، وقد ذَكرَ أنّ المستأنفة ليس لها موضع (محلّ)، وحدّد مواضع للاستئناف منها مواضع كسر همزة إنَّ، وجواب النّداء، وبعد (الواو والفاء وأو وثمَّ ولا وبل).

1.3. الجملة الاعتراضية

الجملة الاعتراضية هي التي تعترض بين شيئين متلازمين أو متطالبين لتفيد تأكيدًا أو تسديدًا أو توضيحًا للكلام الذي اعترضت بين أجزائه، وشرطُها أنْ تكون مناسبة للجملة المقصودة، وألّا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة، وألّا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها، وتتميز بجواز (الفاء ولن وحرفي التنفيس) وكونها طلبية،[68] وعدم قيام مفردٍ مقامها، ومن ثمّ فلا محلّ لها.[69]

وأولُ منْ قال بهذه الجملة من النّحاة هو الفرّاء، واستخدم مصطلح الاعتراض – فعلاً تارة وأخرى اسمًا – للدلالة على هذه الجملة، ومن ذلك قوله: "وقوله: (رَبِّ فَلاَ تَجْعَلْنِي)[70] هَذه الفاء جَوَابٌ للجَزَاء لقوله (إمّا تُرِيَنّي) [71] اعتَرض النّداء بينهُما كَمَا تقول: إنْ تأتِني يا زيدُ فعجِّلْ. ولو لم يكنْ قبله جَزَاء لم يجزْ أنْ تقول: يا زيد فقم، ولا أنْ تقول: يا ربِّ فاغفرْ لي؛ لأنَّ النّداء مُسْتأنف، وكذلك الأمر بعده مُسْتأنف لا تدخله الفاء ولا الواو". [72] فالنّداء اعترض بين الشرط وجوابه، ودليله

68 ذهب صاحب (إعراب النص) إلى أن الاعتراض الحقيقي إنما هو اعتراض بالجملة الحالية. قال: "ولا شكَّ أن ما قدّمناه قبل تحليل الشواهد التي قدّمها النحاة للجملة الاعتراضية يمثّل توطئة لذلك التحليل فإنني بعد أن أتممت البحث في هذه الشواهد، ومقارنة الصور المختلفة للحال مفردة وجملة بالجملة الاعتراضية توصلت إلى ما أشرت إليه من أنّ الاعتراض الحقيقي اعتراض بالحال، وأنَّ ما جاء مخالفاً لذلك ليس اعتراضًا على الإطلاق، وإنما هو من متعلقات الجملة التي تتقدّم تبعًا لتصرّف المنشئ" إعراب النص: حسني عبدالجليل، دراسة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، ط1: دار الصحوة2010م، ص88.

ووقف عند الاعتراضية الدعائية وأوّلها بالحال. قال: " وتأتي الجملة الاعتراضية دعائية كقوله:

إنّ الثمانين– وبلغتها – قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

فجملة (وبلغتها) فيها ضمير يعود على المخاطب، وتدل عليه، وفيها ضمير يعود على الثمانين، وعلى هذا يكون التقدير: اعلم أنّ الثمانين ـ مدعواً لك ببلوغها ـ قد أحوجتْ سمعي إلى ترجمان" إعراب النص، ص95.

ووقف عند الاعتراضية المصدّرة بـ لن وأوّلها بالحال أيضًا. قال: "ومن ذلك قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) والاعتراض حال يدل على الإطلاق، ويمثل قيدًا مضافًا للشرط والجواب في حال القدرة، أو مع الشرط والجواب بلا قيدٍ على الإطلاق، فإنَّ (لن) وإنْ كانت تفيد النفي في الاستقبال، فإنَّ المعنى: وأنتم عاجزون عن الفعل في الحال والاستقبال" إعراب النص، ص96.

69 انظر: مغني اللبيب، ص506 وهمع الهوامع 2: 327 وإعراب الجمل، ص67.

70 سورة المؤمنون الآية 94 وتمامها (رَبِّ فَلا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ).

71 سورة المؤمنون الآية 93 وتمامها (قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ).

72 معاني القرآن للفراء 2: 241 وانظر: 1: 200 و2: 217 و234–235 و397 و 3: 283–284.

على أنّ النّداء معترض مستأنف مقحم بين الشرط وجوابه وجود الفاء؛ إذ لا يصلح أن يقترن جواب النّداء بالفاء.

ولعل القارئ يلحظ قَرْن الفرّاء لمصطلحي الاعتراض والاستئناف في النّص السّابق، وهذه المزاوجة المتكررة بين المصطلحين في غير هذا الموضع تَشِي بماهية هذه الجملة لدى الفرّاء، كما في النّص الآتي. قال: "وإنْ شئتَ استأنفت (إنّ الدّينَ) [73] بكسرتها، وأوقعت الشهادة على (أَنَّهُ لَا إله إلَّا هُوَ). [74] وكذلك قرأها حمزة، وهو أحبّ الوجهين إليّ، وهي في قراءة عبدالله (إنّ الدّين عند الله الإسلام). وكان الكسائي يفتحهما كلتيهما. وقرأ ابن عباس بكسر الأوّل وفتح (أنّ الدين عند الله الإسلام)، وهو وجه جيد؛[75] جعل (إنَّهُ لاَ اله إلاَّ هُوَ) مستأنفة معترضة –كأنّ الفاء تراد فيها –

73 سورة آل عمران الآية 18.

74 سورة آل عمران الآية 17 وتمامها (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ).

75 في الآية قراءات، وفيها غير وجه من الإعراب تبعًا للقراءة، جمعها السمين الحلبي. قال: "قوله تعالى: (شَهِدَ اللهُ) العامةُ على (شَهِدَ) فعلاً ماضيًا مبنيًا للفاعلِ، والجلالةُ الكريمةُ رفعٌ بِهِ. وقرأ أبو الشعثاء: (شُهِدَ) مبنيًا للمفعول، والجلالةُ المعظمةُ قائمةٌ مقامَ الفاعلِ، وعلى هذه القراءةِ، فيكونُ (أَنَّهُ لاَ إله إلاَّ هُوَ) في محلِّ رفع بدلاً من اسمِ اللهِ تعالى بدلَ اشتمالٍ، تقديرهُ: شَهِدَ وحدانيةَ اللهِ وألوهيتَه، ولمَّا كان المعنى على هذه القراءةِ كذا أَشْكَل عَطْفُ (والملائكة وأُوْلُواْ العلم) على الجلالةِ الكريمة، فَخُرِّج ذلك على عَدَمِ العطف، بل: إمَّا على الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ لدلالةِ الكلامِ عليه تقديرُه: والملائكةُ وأولو العلمِ يَشهدون بذلك، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: (شَهِدَ اللهُ)، وإمَّا على الفاعليةِ بإضمارِ محذوفٍ، تقديرُه: وشَهِدَ الملائكةُ وأولو العلم بذلك، وهو قريبٌ من قولهِ تعالى: (يُسَبِّح لَهُ فِيهَا بالغدو والآصال رِجَالٌ) [النور: 36] في قراءةِ مَنْ بناه للمفعول، وقوله:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ .....

في أحد الوجهين، وقرأ أبو المهلب عمُّ محارب بن دثار: (شهداءَ الله) جمعًا على فُعَلاء كظُرَفاء منصوبًا، ورُوِي عنه وعن أبي نُهَيْك كذلك، إلا أنه مرفوع، وفي كِلتا القراءتين مضافٌ للجلالة. فأمَّا النصبُ فعلى الحال، وصاحبُها هو الضميرُ المستتر في (المستغفرين) قاله ابن جني، وتبِعَه غيرُه كالزمخشري وأبي البقاء. وأمَّا الرفعُ فعلى إضمارِ مبتدأ، أي: هم شهداءُ الله. و (شهداء) يَحْتمل أن يكونَ جمع شاهد كشاعِر وشُعَراء، وأَنْ يكونَ جمعَ شهيد كظريف وظُرَفاء. وقرأ أبو المهلب أيضًا في رواية: (شُهُدًا اللهَ) بضم الشين والهاء والتنوين ونصبِ الجلالةِ المعظمةِ، وهو منصوبٌ على الحالِ، جمع شهيد نحو: نَذِير ونُذُر، واسمُ اللهِ منصوبٌ على التعظيم أي: يَشْهدون اللهَ أي: وحدانيتَه. ورَوى النقاش أنه قرئ كذلك، إلا أنه قال: (برفعِ الدال ونصبها) والإضافةُ للجلالةِ المعظمة فالنصبُ والرفعُ على ما تقدَّم في (شهداء)، وأما الإضافةُ فتحتملُ أنْ تكونَ محضةً، بمعنى أنك عَرَّفْتهم بإضافتِهم إليه من غير تَعَرُّضٍ لحدوثِ فِعْلٍ، كقولك: عباد الله، وأَنْ تكونَ مِنْ نصبٍ كالقراءةِ قبلَها فتكونَ غيرَ محضةٍ. وقد نقل الزمخشري أنه قرئ: (شُهَداء لله) جَمْعًا على فُعَلاء وزيادةِ لامِ جر داخلةً على اسمِ اللهِ، وفي الهمزةِ الرفعُ والنصبُ وخَرَّجهما على ما تقدَّم من الحالِ والخبر. وعلى هذه القراءاتِ كلِّها ففي رفعِ (الملائكة) وما بعدَها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها الابتداءُ، والخبرُ محذوفٌ. والثاني: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ وقد تقدَّم تحريرُها. الثالث ذَكَره الزمخشري وهو النسقُ على الضمير المستكنِّ في (شهداء الله) قال: (وجاز ذلك لوقوعِ الفاصلِ بينهما).

قوله: (أنه) العامَّةُ على فتحِ الهمزةِ، وإنما فُتِحَتْ لأنها على حَذْفِ حرفِ، الجر، أي: شَهِدَ الله بأنه لا إله إلا هو، فَلَما حُذِفَ الحرفُ جازَ أن يكونَ محلُّها نصبًا وأن يكونَ محلُّها جَرًّا كما تقدَّم تقديره. وقرأ ابن عباس: (إنه) بكسرِ الهمزةِ، وفيها تخريجان، أحدُهما: إجراءُ (شَهِدَ) مُجْرى القولِ لأنه بمعناه، وكذا وقَعَ في التفسير: شَهِد الله أي: قال الله، ويؤيِّده ما نَقَله المؤرِّج أن (شَهِد) بمعنى (قال) لغةُ قيس بن عيلان. والثاني: أنها جملةُ اعتراضٍ بين العامل وهو شهد وبين معمولهِ وهو قولُه (إنَّ الدِّينَ عِندَ الله الإسلام)، وجازَ

وأوقع الشهادة على (أن الدين عند الله). ومِثله في الكلام قولك للرجل: أشهد – إنّي أعلم الناس بهذا – أنّك عالم، كأنّك قلت: أشهد – إنّي أعلم بهذا من غيري – أنك عالم".[76] فقول الفرّاء: (إنَّهُ لاَ اله إلاَّ هُوَ) مستأنفة معترضة، يشي بماهية هذه الجملة لديه، فهي معترضة لأنّها اعترضت بين الفعل (شهد) ومعموله (أنَّ الدين عند الله)، ومثلُها الأمثلة التي مثّل بها، ووصفه لها بأنها مستأنفة يذكرنا بتصريحه حيال الجملة الاستئنافية أنَّها لا موضع لها من الإعراب، ويحسن هنا أنْ نلحظ أنَّ أحرف الاعتراض أحيانا كالواو والفاء وغيرها هي نفسها أحرف الاستئناف، مما يُؤنس بما ذكرناه سابقًا– في الجملة الابتدائية– من أنَّ الجملة الاعتراضية هي جملة استئنافية اعترضت بين عنصرين لغويين متطالبين، وهذا مما يبرّر للفرّاء المزاوجة بين المصطلحين في الدلالة على الجملة التي نحن بصدد الحديث عنها.

وخلاصة القول: استخدم الفرّاء الاعتراض والمعترضة في الدلالة على الجملة الاعتراضية، واقترن مصطلحا الاعتراض والاستئناف لدى الفرّاء، ولعلّ هذا الاقتران يشي بعدم محلية هذه الجملة لدى الفرّاء وإنْ لم يُصرّح بها.

1.4. الجملة التفسيرية

الجملة التفسيرية هي الجملة الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، وهي جملة لا محل لها من الإعراب عند جمهور النحاة.[77]

ذلك لِما في هذه الجملةِ من التأكيدِ وتقويةِ المعنى، وهذا إنما يتجه على قراءةِ فتْحِ (أَنَّ) من (أَنَّ الدينَ)، وأمَّا على قراءةِ الكسرِ فلا يجوزُ، فيتعيَّنُ الوجهُ الأولُ. والضميرُ في (أنه) يَحْتمل العَوْدَ على الباري لتقدُّمِ ذكرِهِ، ويَحْتمل أن يكونَ ضميرَ الأمر، ويؤيِّدُ ذلك قراءةُ عبد الله: (شَهِدَ الله أَنَّهُ لاَ إله إلاَّ هُوَ) فأنْ مخففةٌ في هذه القراءةِ، والمخففةُ لا تعملُ إلاَّ في ضميرِ الشأنِ ويُحْذَفُ حينئذٍ، ولا تَعْمَلُ في غيرِهِ إلا ضرورةً". الدر المصون 3: 72–74.

76 معاني القرآن للفراء 1: 200.

77 ذهب الشلوبين ومن وافقه إلى أن الجملة التفسيرية تابعة لما تفسره، فإن فسّرتْ ما له محل كان لها محل، وإن فسّرت ما لا محل له لم يكن لها محل. انظر: مغني اللبيب ص450 والكافيجي، شرح قواعد الإعراب تح. د. فخر الدين قباوة، ط2 دمشق 1993م، ص188 وخزانة الأدب9: 40 وإعراب الجمل وأشباه الجمل، ص87 وما بعد، ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه ص128

وقد اختار السيوطي رأي الشلوبين في إعراب الجملة المفسرة فقال: "وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي، وعليه تكون الجملة المفسِّرة عطف بيان أو بدل" همع الهوامع 2: 332.

وأنكر صاحب (إعراب النص) جعل الجملة التفسيرية جملة لا محل لها من الإعراب. قال: "إنّ مجيء الجملة المفسَّرة جملة جعل النحاة يختلفون . لهذا السبب . في تصنيفها: أهي بدل أم نعت أم توكيد، والجملة في كل هذا تابعة لما قبلها ومتعلقة به، فكيف تكون الجملة كاشفة لحقيقة ما قبلها، وتصنّف على أنها لا محل لها من الإعراب، وكأنّ الجملة لأنها جملة لا موقع لها، لا لأنها لا تؤدي وظيفة في السياق" إعراب النص، ص101.

ألمَّ سيبويه عرضًا بشيء من محال الجملة التفسيرية وأحكامها، ومن المحال التي أشار إليها سيبويه التفسيرِ في باب الاشتغال، وأشار إلى أنَّ الفعل المشغول في باب الاشتغال مفسّر للفعل المشغول عنه،[78] وفي حديث سيبويه عن (أنْ) التفسيرية إلماحة إلى الجملة التفسيرية،[79] على أنّه لم يوجد لديه ما يوحي بمحلية هذه الجملة أو عدم محليتها.

ولدى الفرّاء إيماءات إلى الجملة التفسيرية، مثلما استقر في المصطلح النحوي فيما بعد، واستخدم للدلالة عليها الفعل (فسّر)، ومن ذلك قوله: "وفي قراءة عبدالله (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُم مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ. آمِنُوا) [80] ففسّر (هل أدلكم) بالأمر، وفي قراءتنا على الخبر". [81] فالفرّاء في النّص السّابق جعل فعل الأمر (آمنوا) تفسيرًا لـ (هل أدلكم)، وربما كان يقصد إلى أن الفعل (آمنوا) تفسير لـ أدلكم وما في حيّزه من معمولات كالجار والمجرور (على تجارة)، مثلما ورد القول لدى بعض النحاة،[82] فجعل الفعل تؤمنون تفسيرًا للتجارة الرابحة.

أمَّا الجملة المفسّرة المقترنة بـ (أنْ) فيبدو أنَّ الفرّاء لم يقل بهذه الجملة، ولم يقلْ بـ (أنْ) التفسيرية أصلاً، إذْ جعلها مصدرية، قال: "وقوله: (وانطلق الملأ منهم أنْ امشوا) [83] انطَلَقُوا بهذا القول، فـ (أَنْ) في موضع نصب لفقدهَا الخافض، كأنّك قلت: انطلقوا مشيًا ومُضِيّا على دينكم. وهي في قراءة عبدالله: (وانطلق الملأ منهم يمشون أنْ اصبروا عَلى آلهتكم) ولو لم تكنْ (أنْ) لكان صَوَابًا؛ كما قال: (والمَلاَئِكةُ باسِطُو أيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا) [84] ولم يقل: أَنْ أَخرِجُوا؛ لأنَّ النّية مضمر فيهَا القول".

وقال أيضًا: "فإذا قيل: إن التبعية والإعراب للفعل، فما هو شأن الجملة؟ قلنا: إن مجيء التفسيرية متضمنة فعلاً هو بدل من فعل آخر لم تحقق بدليته إلا بالمعنى العام للجملة التفسيرية تابعة للجملة المفسرة في الموقع الإعرابي" إعراب النص، ص103.

78 الكتاب 1: 102 وانظر: 1: 81 و101 و103 و104 و134 و3: 162 و163 ومعالم التفكير في الجملة، ص 128.

79 انظر: الكتاب 3: 162 و163 وللتوسع في هذه القضية وبيان رأي صاحبها الدكتور محمد فلفل انظر: معالم التفكير في الجملة، ص128–129.

80 سورة الصف الآية 10–11 و(آمنوا) بالأمر قراءة عبدالله، وقراءة حفص والفراء (تؤمنون).

81 معاني القرآن للفراء 1: 202.

82 قوله: (تُؤمِنُون): لا محلَّ له لأنه تفسير لتجارة. ويجوز أَنْ يكونَ محلُّها الرفعَ خبرًا لمبتدأ مضمرٍ أي: تلك التجارةُ تؤمنون، والخبرُ نفسُ المبتدأ فلا حاجةَ إلى رابطٍ، وأَنْ تكونَ منصوبةَ المحلِّ بإضمارِ فعلٍ أي: أعني تؤمنون. وجاز ذلك على تقديرِ (أَنْ) وفيه تَعَسُّفٌ. والعامَّةُ على (تُؤمنون) خبرًا لفظًا ثابتَ النون. وعبد الله (آمِنوا) و(جاهِدوا) أمرَيْن. وزيد بن علي (تؤمنوا) و(تجاهِدوا) بحذف نونِ الرفع. فأمَّا قراءةُ العامَّة فالخبرُ بمعنى الأمرِ يَدُلُّ عليه القراءتان الشاذَّتان؛ فإن قراءةَ زيدِ بنِ علي على حَذْفِ لام الأمر أي: لِتؤمنوا ولتجاهِدوا. الدر المصون 10: 319.

83 سورة ص الآية 6.

84 سورة الأنعام الآية 93.

[85] فالفرّاء في الآية السّابقة جعل أنْ مصدرية – في أحد وجهيها– وجعل المصدر منصوبًا بحذف الخافض، وجعلها زائدة في وجهها الآخر، وجعل الجملة معمولة للقول المقدّر، وهذا الذي يبدو من قوله: (ولو لم تكنْ (أنْ) لكان صَوَابًا) وقوله: (لأنَّ النّية مضمر فيهَا القول)، وربّما أصرّ الفرّاء على جعل (أنْ) زائدة في كلّ موضع لم يصحّ فيه أن تُؤول بمصدر، ومن ذلك قوله: "وفي إحدى القراءتين: قراءةِ عبدالله أو قراءةِ أُبَيٍّ: (أَنْ يا بَنِيَّ إنَّ الله اصطفى لكم الدين)[86] يُوقع (وصّى) على (أن) يريد وصّاهم بأنْ، وليس في قراءتنا (أنْ) وكلٌّ صوابٌ. فمنْ ألقاها قال: الوصيَّة قولٌ، وكلّ كلامٍ رجعَ إلى القول جازَ فيه دخولُ (أَنْ)، وجاز إلقاءُ (أنْ)؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ في النِّساء: (يوصِيكمُ اللهُ في أولادِكم لِلذّكرِ مثلُ حَظِّ الأنثيينِ) [87] لأنَّ الوصيَّةَ كالقولِ؛ وأنشدني الكسائيُّ: [88]

إنِّي سَأُبْدِي لَكَ فِيْمَا أُبْدِي * لِيْ شَجَنان شَجَنٌ بِنَجْدِ

* وشَجَنٌ لِيْ بِبِلادِ السِّنْدِ *

لأنّ الإبداء في المعنى بلسانه؛ ومثله قول الله عزّ وجلّ (وَعَدَ اللّهُ الَّذينَ آمنُوا وعَمِلوا الصالِحاتِ مِنْهم مغفِرةً) [89] لأنّ العِدَة قول، فعلى هَذا يُبنى ما ورد من نحوه، وقول النحويّين: إنما أراد (أن) فأُلقِيتْ، ليس بشيء؛ لأنّ هذا لو كان لجاز إلقاؤها مع ما يكون في معنى القول وغيره، وإذا كان الموضع فيه ما يكون معناه معنى القول، ثم ظهرت فيه (أن) فهي منصوبة الألف، وإذا لم يكن ذلك الحرف يرجع إلى معنى القول سقطت (أنْ) من الكلام" [90] فكلّ الشّواهد السّابقة التي ساقها الفرّاء هي شواهد على ما جعله غيره جملة تفسيريّة مقترنة بـ أنْ، أمّا هو فلا يُقرُّ بهذا الضرب من الجمل التفسيرية؛ لأنّ (أنْ) عنده في هذه السّياقات مصدرية، أو زائدة.

ولم أقف لدى الفرّاء على القول بالتفسير بعد الحذف، وإنْ كان الفرّاء قد نصَّ على النصب بفعل مضمر، ومن ذلك النّص الآتي: "وقوله: (بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ) [91] تنصب (الله) – يعني في الإعراب – بهذا الفعْل الظاهر؛ لأنّه ردّ كلام، وإنْ شئت نصبته بفعل تُضمره قبله؛ لأنَّ الأمر والنهيَ لا

85 معاني القرآن للفراء 2: 399.

86 سورة البقرة الآية 132.

87 سورة النساء الآية 11.

88 الرجز غير منسوب، انظر: أميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ط1: دار الكتب العلمية – بيروت 1996م 9: 435.

89 سورة الفتح الآية 29.

90 معاني القرآن للفراء 1: 80.

91 سورة الزمر الآية 66.

يتقدّمهما إلاّ الفعل، ولكنّ العرب تقول: زيدٌ فليقمْ، وزيدًا فليقمْ، فمَن رفعه قال: أَرفعه بالفعل الذي بعده؛ إذ لم يظهر الذي قبله. وقد يُرفع أيضًا بأنْ يُضمر له مثل الذي بَعْده؛ كأنّك قلت: ليَنظر زيدٌ فليقم. ومن نصبه فكأنّه قال: انظروا زيدًا فليقم. "[92] فالفرّاء نصَّ على نصب المفعول به بفعل مضمر محذوف، فلم ينصّ على أنّه مفسَّر بما بعده في الجملة، إذ لم يجعل الفعل المذكور تفسيرًا له كما قدَّره، وهنا يمكن أنْ نربط عدم تعرض الفرّاء للجملة التفسيرية في باب الاشتغال وأنَّ الكوفيين عامة لم يقولوا بباب الاشتغال أصلاً.

إذًا فقد وردت الإشارة إلى الجملة التفسيرية في موضع (تفصيل المجمل، أو تفسير المبهم) وانتفت عنده في موضعين: موضع تفسير المحذوف، وموضع التفسير بعد (أن) التفسيرية، فهي عنده زائدة أو مصدرية، ولم أقف عنده على ما يشعر بمحلية هذه الجملة أو عدم محليتها عنده.

1.5. جملة جواب القسم

هذه الجملة هي التي يجاب بها القسم الصريح أو المقدّر الذي دلت عليه قرينة لفظية، وهي من الجمل التي لا محل لها من الإعراب عند جمهور النحاة.[93]

ومن المواضع التي يقع فيها القسم مقدّرًا: [94]

أ- قبل (لقد) الواقعة في أول الجملة.

ب- قبل اللام المقترنة بإن الشرطية، (المسماة: اللام الموطئة).

ت- قبل اللام المقترنة بسوف.

ث- قبل الفعل المضارع المؤكّد بالنون المقترن باللام في الحالات الآتية:

1- في صدر الجملة الابتدائية أو الاستئنافية

92 معاني القرآن للفراء 2: 424-425.

93 ذهب الصبان إلى أن جملة جواب القسم لها محل من الإعراب، فهو عندما عرض لهذا المثال: علمت والله إن زيدا لقائمٌ، أجاز أن يكون الفعل علم قد تعلق بمضمون جملة الجواب فقط، فتكون في محل نصب سدّت مسد المفعولين، ثم قال: "ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق" الصبان، حاشية الصبان، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ط: المكتبة التوفيقية 2: 30 وانظر: همع الهوامع 1: 154 وإعراب الجمل وأشباه الجمل، ص95.

94 حصر هذه المواضع مع نصوصها د. محمد طاهر حمصي، وأراد في هذه الدراسة أن القسم شيء عظيم، وحين يحنث صاحبه يغرم مغرما كبيرا، فتجب عليه العقوبة والكفارة، ولأنّ الأمر كذلك فلا يجوز لأحدٍ أنْ يتأوّل على لسان أحد قسماً لم ينطق به، وأن مسوّغات النحاة للقول بالقسم المقدّر إنما هي حجج مجتلبة لخدمة الصناعة النحوية. انظر: محمد طاهر حمصي، (القسم المحذوف المقدر عند النحاة حقيقة أم ادّعاء) مجلة التراث العربي، عدد(112) عام 2008م، ص168-171.

2- في صدر جملة مقول القول.

3- في صدر صلة الموصول.

4- في الخبر عن الاسم الموصول.

5- في خبر إنّ.

6- في جواب (إنْ) الشرطية.

7- في جواب (من) الشرطية.

8- في جواب (لو) الشرطية.

9- في موضع الفاعل.

10- في جواب النّداء.

صرَّحَ الفرّاءُ بذكر جوابِ القسمِ أو جوابِ اليمينِ في غير موضع، ومن ذلك النّص الآتي: "وقوله جل وعز: (قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ)[95] يقال في التفسير: إن جواب القسم في قوله: (قُتِلَ)، [96]كما كان جواب (وَالشّمسِ وَضُحَاها)[97] في قوله (قَدْ أَفْلَحَ)[98] هذا في التفسير، ولم نجد العرب تَدَعُ القسم بغير لام يُسْتَقْبَل بها، أو (لا، أو إن، أو ما) فإنْ يكن كذلك، فكأنّه مما ترك فيه الجواب، ثم استؤنف موضع الجواب بالخبر".[99] فالفرّاء ذكر في نصّه السّابق أنّ جواب القسم في البروج – كما قيل في التفسير – هو (قتل أصحاب الأخدود)، وأن جواب القسم في سورة الشمس هو (قد أفلح)، وكأنّ هذا القول مدعاة استغراب لدى الفرّاء؛ لأن جواب القسم لا يخلو أن يتصدر باللام أو (لا) أو (إنّ) أو (ما)،[100] والذي يهمنا هنا أن الفرّاء صرّح بذكر جواب القسم، وحدد صور الجواب.

95 سورة البروج الآية 4.

96 قوله: (قُتِلَ): هذا جوابُ القسمِ على المختارِ، وإنما حُذِفتِ اللامُ، والأصلُ: لَقُتِلَ، وإنما حَسُن حَذْفُها للطُّولِ، وقيل: تقديرُه: لقد قُتِلَ، فحَذَفَ اللامَ وقد، وعلى هذا فقولُه: (قُتِلَ) خبرٌ لا دُعاءٌ. وقيل بل هي دعاءٌ فلا يكونُ جوابًا. وفي الجواب حينئذٍ أوجهٌ، أحدُها: أنَّه قولُه: (إنَّ الذين فَتَنُوا). والثاني: قولُه: (إنَّ بَطْشَ رَبِّكَ). والثالث: أنه مقدرٌ. فقال الزمخشري: ولم يَذْكُرْ غيرَه (هو محذوفٌ يَدُلُّ عليه (قُتِلَ أَصْحَابُ الأخدود)، كأنه قيل: أُقْسِمُ بهذه الأشياءِ إنَّ كفَّار قريشٍ مَلْعونون كما لُعِنَ أصحابُ الأُخدودِ) وقيل: التقدير: لَتُبْعَثُنَّ. انظر: الدر المصون 10: 743.

97 سورة الشمس الآية 1.

98 سورة الشمس الآية 9.

99 معاني القرآن للفراء 3: 253 وانظر:1: 65 و225 و2: 338 و3: 229 و230 و270.

100 انظر: معاني القرآن للفراء1: 65 و225 و3: 253.

فالقسم يحتاج إلى جواب، لأنّه المؤكَّد بفعل القسم، على أنّ الجواب قد يُحذَف، وقد أشار الفرّاء إلى هذه الفكرة. قال: "وكذلك اليمين يكون لَها جَواب إذا بُدئ بها، فيقال: واللهِ إنك لعاقل، فإذا وقعت بين الاسم وخبره، قالوا: أنت –واللهِ – عاقلٌ. وكذلكَ إذا تأخّرَت لم يكن لها جَواب؛ لأنَّ الابتداء بغيرها".[101] فالقسم إذا بُدئ به كان له جواب، وإذا تأخر سقط جوابه، لأن الجواب صار معلوما، وقد يحذف جواب القسم للعلم به، وإن كان مبدوءًا به، ومن ذلك قول الفرّاء في جواب القسم في سورة النازعات. قال: "ويسأل السائل: أين جواب القسم في النازعات؟ فهو مما ترك جوابُه لمعرفة السامعين المعنى، وكأنه لو ظهر كان: لتبعثُنّ، ولتحاسبُنّ؛ ويدلّ على ذلك قولهم: إذا كنا عظاما نخرة، ألا ترى أنه كالجواب لقوله: لتبعثن، إذ قالوا: إذا كنا عظاما نخرة نبعث.[102]

وقد يقع القسم بلفظ غير صريح في القسم، كقولك: وعد، وشهد، وبدا، وما إلى ذلك. وفيما يلي نص للفراء نصّ فيه على أنَّ الوعد بمعنى القسم. قال: "وقوله: (وَعَدَ الله الَّذِينَ آمَنُواْ مِنْكُمْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ...)[103] العِدَة قول يصلح فيها أنْ، وجوابُ اليمين. فتقول: وعدتك أنْ آتيك، ووعدتك لآتينَّك. ومثله (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ)[104] وإنَّ (أنْ) تصلح في مثله من الكلام".[105]

وتحدّث الفرّاء عن اجتماع الشرط والقسم في (لئن) ونصّ على أن الجواب للقسم، وأن جواب الشرط كجواب القسم في المعنى، على أنه أجاز أن يكون الجواب للشرط فيجزم على توهم إلغاء اللام (اللام الموطئة). قال: "وقوله: (عَلَى أَنْ يَأْتُواْ بِمِثْلِ هذا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ...) جواب لقوله (لئِن)، والعرب إذا أجابت (لئِن) بـ (لا) جعلوا ما بعد (لا) رفعا؛ لأن (لئِن) كاليمين، وجواب اليمين بـ (لا) مرفوعٌ. وربما جَزَم الشاعر، لأنّ (لئنْ) (إنْ) التي يجازى بهَا زيدت عليها لام، فوجّه الفعل فيها إلى فَعَل، ولو أُتي بـ يفعل لجاز جزمه. وقد جَزَم بعض الشعراء بـ لئِن، وبعضهم بـ (لا) التي هي جوابها. قال الأعشى:[106]

لَئِنْ مُنِيْتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ * لا تُلْفِنَا مِنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ

---

101 معاني القرآن للفراء 2: 338.

102 معاني القرآن للفراء 3: 229–230.

103 سورة النور الآية 55.

104 سورة يوسف الآية 35.

105 معاني القرآن للفراء 2: 258 وانظر: 1: 53–54 و2: 44 و247 و413 و3: 142.

106 انظر: الديوان، ص118 والخزانة 11: 327 والمعجم المفصّل 6: 252.

وأنشدتني امرأة عُقَيليّة فصيحة:[107]

لَئِنْ كَانَ مَا حُدّثْتَهُ اليَوْمَ صَادِقًا * أَصُمْ فِي نَهَارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيَا

وأَرْكَبْ حِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ * وأُعْرِ مِنَ الخَاتَامِ صُغْرى شماليا

قال وأنشدني الكسائي للكُمَيت بن معروف:[108]

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوْتُكُم * لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِيَ وَاسِعُ"[109]

فالفرّاء يشير في النّص السّابق إلى أن (لئن) هي إنْ الشرطية زيدتْ عليها لامُ اليمينِ، والجواب بعد (لئن) هو جواب القسم، علمًا أنَّ من الشعراء من جعل الجواب جوابًا للشرط، فجُزم.

ونصّ الفرّاء على أنّ (لا) النافية قد تُحذف في جواب القسم. قال:" و(لا) قد تُضمَر مع الأَيمان؛ لأنّها إذا كانت خبرا لا يضمر فيها (لا)، لم تكن إلا بِلاَم؛ ألا ترى أنك تقول: والله لآتينَّكَ، ولا يجوز أن تقول: والله آتيك، إلَّا أنْ تكون تريد (لا)، فلمَّا تبيَّن موضعُها، وقد فارقت الخبر أُضمرت، قال امرؤ القيس:[110]

فَقُلْتُ: يَمِيْنَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِيْ لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي" [111]

فالنّص السّابق يفيد جوازَ حذْفِ (لا) في جواب القسم، لأنّها فارقت الخبر، والتّقدير في البيت السّابق: لا أبرح.

ونصّ الفرّاء على أن جواب القسم قد يتقدّم على القسم، وذلك عند حديثه عن القسم في بداية سورة (ص). قال: "و(ص)[112] في معنَاهَا، كقولكَ: وجبَ واللهِ، ونزل واللهِ، وحقّ واللهِ، فهي جواب لقوله (والقرآنِ)[113] كَمَا تقول: نزلَ واللهِ"[114] فالمعنى الذي قدّمه الفرّاء في النّص القرآني السّابق يشير إلى جواز تقديم جواب القسم على القسم، كما في قوله: (وجبَ واللهِ)، وهذا الذي صرّح به.

107 انظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، ط: مكتبة الخانجي 1997م 11: 328. والمعجم المفصل 8: 323.

108 انظر: الديوان، ص 172 والخزانة 10: 68 والمعجم المفصل 4: 298.

109 معاني القرآن للفراء 2: 130-131 وانظر: 1: 66-67.

110 انظر: الديوان، ص32 والخزانة 9: 238.

111 معاني القرآن للفراء 2: 54 وانظر: 2: 153-154.

112 سورة ص الآية 1.

113 سورة ص الآية 1.

114 معاني القرآن للفراء 2: 397.

من خلال ما تقدّم يجد المتتبع لهذه الجملة عند الفرّاء أنّه صرّح بذكر جواب القسم أو جواب اليمين، ونصّ على أنّ الجواب لا يكون بغير لام يُسْتَقْبَل بها أو (لا، أو إن، أو ما)، وأنّ القسم قد يقع بلفظ غير صريح في القسم، وتحدّث عن اجتماع الشّرط والقسم في (لئن)، وأشار إلى أن (لا) قد تضمر مع الأَيمان، ونصّ الفرّاء على أنّ جواب القسم قد يتقدّم على القسم، وله ما يُشعِر بأنّ الجواب لا محل له من الإعراب، وذلك لأنّه نصّ في غير موضع على أنّ الجواب يكون بـ إنّ، وأنّه جعل (إنَّ) جملة مستأنفة لا موضع لها، لأنّها المكسورة.

1.6. جملة الصّلة

تقع هذه الجملة صلة للاسم الموصول أو للحرف المصدري، وهذه الجملة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب على رأي الجمهور،[115] وكثيرا ما تُحذف جملة الصّلة، وتدل عليها شبه جملة تتعلق بالفعل المقدّر، ويشترط في هذه الجملة أن تكون خبرية لا إنشائية، ويجوز أن يتصدّرها (ليت أو لعل أو عسى)، ولا يجوز أن تخلو هذه الجملة من الضمير العائد إلا أن تكون جملة قسم والضمير في جوابها، أو إذا كانت معطوفة عليها جملة متضمنة لذلك الضمير، وإذا كان الاسم الموصول خبرا لضمير متكلم أو مخاطب، جاز أن يراعى في الضمير العائد مطابقته للمبتدأ أو الاسم الموصول.[116]

استخدم سيبويه للدلالة على جملة الصّلة مصطلحين هما: الحشو أحيانا، والصّلة غالبا،"[117] وأشار إلى افتقار الموصول إلى الصّلة، ولكنه لم يصرح بأنَّ الصّلة لا محل لها من الإعراب، غير أنّ الدكتور محمد فلفل جمع إشارات لسيبويه في كتابه تفضي إلى أن الصّلة لا تكون إلا جملة، وأنها ليست بذات محل، [118] وأشار سيبويه في مكان آخر إلى أنّ الأسماء المفردة لا يجتزأ بها في الصّلة، [119] وأن صلة الموصول لا تكون عنده اسما مفردًا.[120]

---

115 يرى بعض النحاة أن جملة الصلة معربة بإعراب الموصول اعتقادا منه أنها صفة الموصول لتبيينها إياه. انظر: شرح الرضي3: 16، وذكر ابن هشام أن أحد المعربين كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا محتجاً بأنهما كالكلمة الواحدة. انظر: المغني، ص535.

وينظر اللغويون المحدثون إلى أنَّ جملة الصلة مع موصولها جملة وصفية لها وظيفة في الكلام، ومن ثمَّ فهي لا تنفصل عن موصولها، وهي لذلك جملة فرعية (Maim clause Nebnsatz) لا تستقل بمعنى. للتوسع في هذه القضية. انظر: عبداللطيف مطيع عبدالقادر، الصلة في الجملة العربية، ط1: دار جرير عمَّان2007م، ص29.

116 انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص110-114.

117 الكتاب 2: 107.

118 انظر: الكتاب 3: 163 ومعالم التفكير في الجملة، ص123.

119 الكتاب 1: 409.

ويبدو أن سيبويه اشترط لجملة الصّلة الضمير العائد، على أنّ هذا الشرط لم يظهر في حديث سيبويه إلا من خلال حديثه عن حذف العائد، ومن خلال الممارسات الإجرائية نجد أن سيبويه حذف الضمير العائد، إذا كان ضمير نصب، ومثّل لهذا الحذف، وقدّر الضمير[121]

أما حذف ضمير الرفع الواقع مبتدأ في صدر جملة الصّلة، فالظاهر أنه عند سيبويه قبيح وقليل،[122] غير أنه نقل عن الخليل كلاماً يُفهم منه إجازته حذف ضمير الرفع إذا طال التركيب على قبحٍ وقلة.[123]

وأشار سيبويه إلى أنّ الصّلة لا يعمل فيها ما قبلها، ولعل هذا القول إرهاص لقول مَن قال بعدم محلية هذه الجملة. [124]

أمّا الفرّاء فقد استخدم مصطلح (الصّلة) للدّلالة على ثلاثة معانٍ متباينة: أولها: بمعنى الحرف الزائد، وثانيها: بمعنى الصفة، وآخرها: بمعنى صلة الموصول.

فمن قبيل استخدام الصّلة بمعنى الحرف الزّائد قوله: "قال الفرّاء: وأما نصبهم (بعوضة) [125] فيكون من ثلاثة أوجه: أوّلها: أن تُوقع الضّربَ على البعوضَةِ، وتجعلَ (ما) صلةً؛ كقوله: (عَمّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) [126] يريد: عن قليل، المعنى – والله أعلم – إن الله لا يستحي أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلاً. والوجه الآخر: أن تجعل (ما) اسما، والبعوضةَ صلةً فتُعرّبها بِتَعْرِيب (ما) وذلك جائز في (مَنْ و ما) لأنهما يكونان معرفة في حال ونكرة في حال؛ كما قال حسَّان بن ثابت:

فَكَفَى بِنا فَضْلاً علَى مَنْ غَيْرِنا حُبُّ النَّبِيِ مُحَمّدٍ إِيّانا

قال الفرّاء: ويروى: (على مَنْ غَيرُنا) والرّفع في (بعوضة) هاهنا جائز، لأنّ الصّلة تُرفَعُ، واسمها منصوب ومخفوض." [127] فالفرّاء في النّص السّابق استخدم مصطلح الصّلة في بداية النّص للدلالة على الحرف الزائد، وذلك في ((ما صلة؛ كقوله: (عَمّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) يريد عن

120 للتوسع في هذه القضية انظر: معالم التفكير في الجملة، ص124–125.
121 الكتاب 1: 87 وانظر: 1: 86–87 و128 و2: 398 و 404 و405.
122 الكتاب 2: 400.
123 الكتاب 2: 404 و للتوسع في قضية حذف العائد المنصوب والمرفوع انظر: معالم التفكير في الجملة، ص126.
124 الكتاب 3: 129 وللتوسع في هذه القضية انظر: معالم التفكير في الجملة، ص125.
125 في قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا) سورة البقرة الآية 26.
126 سورة المؤمنون الآية 40.
127 معاني القرآن للفراء 1: 21–22 وانظر: 2: 53.

قليل))، ويبدو أن هذا الاستخدام لمصطلح الصّلة معروف به الفرّاء،[128] واستخدم الفرّاء في النّص نفسه مصطلح الصّلة في الدلالة على صلة الموصول،[129] وذلك في ((والوجه الآخر: أن تجعل

128 انظر: المختار أحمد ديره، دراسة في النحو الكوفي، ط: 1 دار قتيبة، بيروت1991م، ص247 وخديجة أحمد مفتي، نحو القرّاء الكوفيين، ط: 1 دار الندوة الجديدة، بيروت 1985م، ص341، وقضايا الجملة الخبرية، ص114.

129 يبدو أن هذا المعنى للصلة عند الفراء محل خلاف بين الباحثين، فلمْ يثبت له كتاب قضايا الجملة الخبرية هذا المعنى، إذ جعل (الصلة والحشو واللغو) بمعنى الزيادة فقط، انظر: قضايا الجملة الخبرية، ص114.

أما كتاب (نحو القرّاء الكوفيين) فقد أشار على استحياء إلى أن الصلة قد ترد بمعنى الاسم الموصول، على أنّ الشاهد الذي استشهدت به صاحبة الكتاب فيه نظر، لأنه يأبى هذا المعنى، وفيما يلي أسوق النص. قالت: (وفي موضع آخر نجد الفراء يريد بالصلة الاسم الموصول، ففي قوله تعالى: (إن كل نفس لما عليها حافظ) وجَّه قراءة (لما) بالتخفيف على أنها لام الجواب لـ أن، وما التي بعدها صلة، كقوله: (فبما نقضهم ميثاقهم) فلا يكون في ما وهي صلة تشديد) نحو القرّاء الكوفيين، ص341، والشاهد السابق لا يوجد فيه ما يشير إلى أن الفراء قصد بالصلة الاسم الموصول، فهذه الصلة التي استخدمها بمعنى الحرف الزائد والدليل (فبما نقضهم).

أما المختار أحمد ديرة صاحب كتاب (دراسة في النحو الكوفي) فقد شنّع القول على الأنصاري صاحب كتاب (أبو زكريا الفراء)، وفيما يلي نص المختار. قال: "وهنا يجب أن أنبه إلى ما ذهب إليه صاحب كتاب (أبو زكريا الفراء) حيث عدّ الصلة هي صلة الموصول، ولم يتحدث عنها كما جاءت في كتاب المعاني للفراء، فالفراء يقصد بالصلة الحروف الزائدة، أي ما يقابلها عند البصريين الحشو، وقال عن الصلة والحشو: (كلاهما يُراد به ما يقع بعد الأسماء الموصولة ويسمى صلة الموصول) أبو زكريا الفراء، أحمد مكي الأنصاري، ط: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، ص441 وعند تتبعي لكتاب معاني القرآن لم أجد الفراء قد تحدّث عن حروف الصلة بعد أسماء الموصول فقط، ولا ما يرمي إلى هذا المعنى، اللهم إلا إن كان الدكتور أحمد مكي الأنصاري قد وقف على تفسير قوله تعالى: (من ذا الذي يُقرض الله قرضا حسنا فيضاعفَه له) حيث علل الفرّاء الرفع في قراءة (فيضاعفُه له) وقال: "مَنْ رفع جعل الفاء منسوقة على صلة الذي، ومن نصب أخرجها من الصلة وجعلها جوابا لـ من، لأنها استفهام" معاني الفراء1: 158 ففي الآية السابقة لا يعني الفراء حرف صلة بل الآية نفسها لا تحوي حرف صلة، وإنما عندما قال قراءة الرفع على اعتبار أن الفعل (يضاعفه) معطوف على (يُقرض) الذي وقع صلة للذي، وأما قراءة مَن نصب فعلى اعتبار أن الفعل (فيُضاعفه) قد خرج من العطف على صلة الموصول إلى النصب بأن المضمرة في جواب الاستفهام، ولا أظنّ الفراء قصد في تفسيره أكثر مما فهمت، وأما قول الدكتور الأنصاري بأن الصلة يراد بها صلة الموصول، وهي كمصطلح للفراء، فأنا لا أوافقه على رأيه ودليلي في ذلك كتاب الفراء نفسه، أما إذا قصد أن الفراء يستعمل أيضًا مصطلح الصلة للدلالة على صلة الموصول، فهذا المصطلح لم يخالفه الفراء فيما علمت" دراسة في النحو الكوفي، ص248.

وفي ظني أن المختار شنّع القول على القول على الدكتور الأنصاري بغير حق، فالفراء استخدم مصطلح الصلة بالمعنيين السابقين، وزدتُ إليهما معنًى ثالثًا، بيّنه البحث في موضع آخر، واستخدام الفراء للصلة بمعنى صلة الموصول كثير، لم يقتصر على نصٍّ واحد كما أوحى بذلك المختار، إذ بدأ كلامه بأن الدكتور الأنصاري لم يتحدث عن الصلة كما جاءت في كتاب الفراء، على أنه في نهاية النص المقتبس، عاد ليلتقي مع الدكتور الأنصاري في أن الفرّاء استخدم الصلة بمعنى صلة الاسم الموصول، لكنه ليس مصطلحًا للفراء.

غير أن الفراء ليس مبتكر مصطلح (الصلة)، كما نصّ على ذلك د. الأنصاري، فوضع هذا المصطلح تحت عنوان (اصطلاحات ابتكرها الفراء تخالف اصطلاحات البصريين)، قال: "الصلة = الحشو) كلاهما يُراد به ما يقع بعد الأسماء الموصولة ويسمى صلة الموصول، وقد اختار الفراء مصطلح (الصلة) على حين اختار البصريون مصطلح (الحشو) غير أن مصطلح الفراء قد تغلب وكتب له البقاء" أبو زكريا الفراء، ص441 فمصطلح الصّلة ليس من ابتكار الفراء(207هـ) فقد استخدمه سيبويه(180هـ) إلى جانب (الحشو) غير أن استخدامه مصطلح (الصّلة) أكثر من (الحشو).

(ما) اسما، والبعوضةَ صلةً فتُعرّبها بِتَعْريب (ما) وذلك جائز في (مَنْ و ما)... لأن الصّلة ترفع واسمها منصوب ومخفوض)) فالفرّاء جعل (ما) اسمًا و(بعوضةٌ) – على قراءة الرفع– صلةً لها، وإذا كان الأمر على هذا النحو، فهذا يعني أنّ الفرّاء جعل (بعوضةٌ) خبر لمبتدأ محذوف، على تقدير: مثلا الذي هو بعوضةٌ، ويدلّنا على ذلك البيت الذي استدلّ بروايتيه: (مَنْ غيرِنا، ومَنْ غيرُنا) فالفرّاء جعل (من) اسماً موصولا، و(غيرُنا) على رواية الرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، و(غيرِنا) على رواية الجرّ على أنّه نعت للموصول (من).

فالفرّاء كثير المقاربة بين جملة الصّفة وجملة الصّلة. قال: "ونعت النكرة متّصل بها كصلة الذي"[130] ولذلك فلا عجب أن يُطلق عليها صلة النكرة.

واستخدم الفرّاء مصطلح الصّلة أو صلة الذي بالمعنى المتفق عليه في غير موضع، ومن ذلك قوله: "وقوله: (مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ الله قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ) [131] تقرأ بالرفع والنصب. فمن رفع جعل الفاء منسوقة على صلة (الذي)، ومن نصب أخرجها من الصّلة وجعلها جوابا لـ (من)؛ لأنها استفهام" [132] فالنّص السّابق واضح الدلالة على أن (يقرض) صلة الذي، وأنَّ (يضاعفُه) بالرفع معطوفة على الصّلة.

وذهب الفرّاء إلى أن اسم الإشارة قد يرد بمعنى الاسم الموصول ويحتاج إلى صلة. قال: "وقوله: (بِيَمِينِكَ) [133] في مذهب صلة لتلكَ؛ لأنّ تلك وهَذه توصلان، كما توصل الذي قال الشاعر: [134]

عَدَسْ ما لِعبَّاد عليكِ إمارة أمِنتِ وهَذَا تحملينَ طليقُ

130 معاني القرآن للفراء 1: 185.

131 سورة البقرة الآية 245.

132 معاني القرآن للفراء 1: 157 ولذلك نظائره. انظر: 1: 101 و105 و 206 و365 و3: 156.

133 سورة طه الآية 17.

134 البيت ليزيد بن ربيعة بن مفرِّغ الحميري خاطب به بغلته، والمعنى فيه أنه يذكر خلاصه من السجن مخاطبًا بغلته، وعبّاد: هو عبّاد بن زياد بن أبيه. انظر: إيضاح الشعر: الفارسي، تح: حسن هنداوي، ط1: دار القلم 1987م، ص423 وخزانة الأدب 6: 43 وذهب الفارسي إلى أنَّ (تحملين) في الشاهد السابق يحتمل وجهين لا يكون في واحدٍ منهما صلة، أحدهما: أن يكون صفة لموصوف محذوف تقديره: وهذا رجل تحملين، فتحذف الهاء من الصفة، والآخر: أن يكون صفةً لطليق فقدمت فصار في موضع نصب على الحال: فإذا احتمل غير ما تأولوه من الصلة لم يكن على الحكم بأن (ذا) والأسماء المبهمة تُوصل كما يُوصل (الذي) دليلٌ. وكذلك ما استشهدوا به من قوله تعالى: (وما تلك بيمينك يا موسى) وقالوه وتأولوه على أن المعنى: وما التي بيمينك؟ ولا دلالة فيه، لأنه يمكن أن يكون (بيمينك) في موضع الحال، والعامل في الحال في الموضعين جميعًا ما في الاسم المبهم من معنى الفعل. انظر: إيضاح الشعر، ص424.

وعَدَسْ زجر للبغل يريد الذي تحملينَ طليق. "[135] ففي النّص السّابق فائدتان بيّنتان، وثالثة خفية، فالأولى هي إشارة الفرّاء إلى أنَّ (تلك وهذه) تقعان بمعنى الاسم الموصول، فتحتاجان إلى صلة كما يوصل الذي، ودلل على ذلك بالآية الكريمة والشاهد الشعري، والثانية هي استخدام الفرّاء مصطلح الصّلة بمعنى صلة الموصول، والثالثة الخفية: أن العائد محذوف في جملة الصّلة.

وأجاز الفرّاء أن تقع جملة الصّلة قسمية، والجملة القسمية التي أوردها الفرّاء صلةً جملةٌ خالية من الضمير العائد دون أن يشير إلى هذه القضية. قال: "اللام التي في (من) دخلت لمكان (إنّ) كما تقول: إنّ فيها لأخاك. ودخلت اللام في (لَيُبَطِّئَنَّ) [136] وهي صلة لـ (مَنْ) على إضمارِ شبيه باليمين؛ كما تقول في الكلام: هذا الذي ليقومنَّ؛ وأرى رجلا ليفعلنَّ ما يريد، واللام في النكرات إذا وُصِلت أسهل دخولا منها في (من وما والذي)؛ لأنّ الوقوف عليهن لا يمكن. والمذهب في (الرجل والذي) واحِدٌ إذا احتاجا إلى صلة".[137] فالفرّاء في النّص السّابق ينصّ على أنّ (ليبطّئن) صلة (مَن)، وأنَّ فيها معنى اليمين، وهذا يعني أنّ هذه الجملة مع جملة القسم المحذوف صلة للاسم الموصول، والذي يعنينا هاهنا أنّ الفرّاء جعل جملة الصّلة قسمية.

أمّا حديث الفرّاء عن الضمير العائد في جملة الصّلة فهو حديث غير واضح الملامح، يُمكن أن يُستخلص بعضه من خلال أمثلته وتأويلاته، ومن ذلك حديثه عن وجهي (إنَّما) في قوله تعالى (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ). [138] قال: "نَصْب لوقوع حرّم عليها. وذلك أن قولك (إنّما) على وجهين: أحدهما أنْ تجعل إنّما حرفا واحدا، ثم تُعْمِل الأفعالَ التي تكون بعدها في الأسماء، فإنْ كانت رافعة رُفِعت، وإنْ كانت ناصبةً نُصِبت؛ فقلت: إنّما دخلتُ دارَك، وإنّما أعجبتني دارُك، وإنّما مالي مالُك. فهذا حرف واحد. وأمّا الوجه الآخَر فأنْ يجعل (ما) منفصِلة من (إنّ) فيكون (ما) على معنى (الذي)، فإذا كانت كذلك، وَصَلْتَها بما يوصل به الذي، ثم يرفع الاسم الذي يأتي بعد الصّلة؛ كقولك: إنّ ما أخذتُ مالُكَ، إنّ ما ركبتُ دابَّتُك. تريد: إنّ الذي ركبت دابتُك، وإنَّ الذي

135 معاني القرآن للفراء 2: 177.

136 سورة النساء الآية 72 وقبلها (وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ) و(منكم) خبر مقدم لـ إنَّ، واسمُها لَمَنْ، دخلت اللام على الاسم تأكيدًا لَمَّا فُصِل بينه وبينها بالخبر، ومَنْ: يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً، واللامُ في (لَيُبَطِّئَنْ) فيها قولان، أصحُّهما: أنها جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديره: أقسم الله ليبطِّئَن، وجملتا القسمَ وجوابه صلة لـ مَنْ، أو صفةٌ لها على حَسَبِ القولين المتقدمين، والعائدُ على كلا التقديرين هو الضمير المرفوعُ بـ ليبطِّئن والتقديرُ: وإنَّ منكم للذي، أو لفريقًا واللَّهِ ليبطِّئن، واستدل بعض النحاة بهذه الآية على أنه يجوز وصل الموصول بجملة القسم وجوابه إذا عريت من ضمير عائد على الموصول، والقول الثاني: أنها لام التأكيد بعد تأكيد. انظر: الدر المصون 4: 28-29.

137 معاني القرآن للفراء 1: 276.

138 سورة البقرة الآية 173.

أخذت مالك. فأجْرِهما على هذا. وهو في التنزيل في غير ما موضع؛ من ذلك قوله تبارك وتعالى: (إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)، (إِنَّمَا أَنْت نَذِيرٌ) فهذه حرف واحد، هي وإنَّ، لأن (الذي) لا تَحسُن في موضع (ما). وأمّا التي في مذهب (الذي) فقوله: (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ).[139] معناه: إنّ الذي صنعوا كيدُ ساحرٍ. ولو قرأ قارِئ (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ) نصبًا كان صوابا، إذا جعل (إنَّ وما) حرفا واحدا، وقوله (إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ) [140] قد نصب المودّة قومٌ، ورفعها آخَرون على الوجهين اللّذَيْنِ فسَّرت لك"[141] ففي النّص السّابق إشارتان إلى جملة الصّلة، أولهما: نصه على أنّ للذي صلةً، والأخرى: إجراؤه جملة الصّلة محذوفة ضمير النصب العائد، والتقدير في الآية الأولى إنما صنعوه، وفي الثانية: إنما اتخذتموه، وفي ذلك إقرار عملي ضمني بجواز حذف ضمير النصب العائد إلى الموصول من جملة صلته.

وللفراء إشارة إلى حذف العائد إذا كان ضمير رفع في صدر جملة الصّلة. قال: "وقوله: (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) [142] وإن شئت جعلت (الذي) على معنى (ما) تريد: تماما على ما أحسن موسى، فيكون المعنى: تماما على إحسانه. ويكون (أحسن) مرفوعا؛ تريد على الذي هو أحسن، وتنصب (أحسن) ها هنا تنوي بها الخفض؛ لأنَّ العرب تقول: مررت بالذي هو

139 سورة طه الآية 69.

وفي قوله: (كَيْدُ سَاحِرٍ) قراءات وأوجه: فالعامَّةُ على رَفْع كَيْدُ على أنه خبرُ إنَّ، وما: موصولةٌ. و (صَنَعُوا) صلَتُها، والعائدُ محذوفٌ، والموصولُ هو الاسمُ، والتقدير: إنَّ الذي صنعوه كيدُ ساحرٍ. ويجوز أنْ تكونَ (ما) مصدريةً فلا حاجةَ إلى العائد، والإعرابُ بحالِه. والتقدير: إنَّ صُنْعَهم كيدُ ساحرٍ. وقُرِئَ (كَيْدَ) بالنصب على أنه مفعولٌ به، و(ما) مزيدة مُهَيِّئَةٌ. وقرئ (كيدُ سِحْر) على أنَّ المعنى: كيدُ ذوي سِحْرٍ. انظر: الدر المصون 8: 75.

140 سورة العنكبوت الآية 25.

قوله: (إِنَّمَا اتخذتم) في (ما) هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، وهو المفعولُ الأول. وأَوْثانًا: مفعولٌ ثانٍ. والثاني: أن تُجْعَلَ (ما) كافةً، وأوثانًا: مفعولٌ به. والاتِّخاذ هنا متعدٍ لواحدٍ، أو لاثنين، والثاني، هو (مِنْ دُونِ الله) والثالث: أنْ تُجْعَلَ (ما) مصدريةً، وحينئذٍ يجوز أن يُقَدَّر مضافًا من الأول أي: إنَّ سببَ اتِّخاذِكم أوثانًا مودةُ. انظر: الدر المصون 9: 17

141 معاني القرآن للفراء 1: 101 -102.

142 سورة الأنعام الآية 154.

قوله: (تَمَامًا) يجوز فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه مفعول لأجله. والثاني: أنه حال من الكتاب، والثالث: أنه نصب على المصدر لأنه بمعنى: آتيناه إيتاء تمامٍ لا نقصان. والرابع: أنه حال من الفاعل أي متمّين. والخامس: أنه مصدر منصوب بفعل مقدر من لفظه، ويكون مصدرًا على حذف الزوائد والتقدير: أتممناه إتمامًا. و(عَلَى الذي) متعلق بـ (تمامًا) أو بمحذوف على أنه صفة، هذا إذا لم يُجْعَلْ مصدرًا مؤكِّدًا، فإنْ جُعِلَ تَعَيَّن جَعْلُه صفة. و(أَحْسَنَ) فيه وجهان أظهرهما: أنه فعلٌ ماضٍ واقع صلةً للموصول، وفاعله مضمر يعود على موسى أي: تمامًا على الذي أحسن، والثاني: أن (أحسن) اسم على وزن أفعل كأفضل وأكرم، واستغنى بوصف الموصول عن صلته، وذلك أن الموصول متى وُصِف بمعرفة نحو: (مررت بالذي أخيك)، أو بما يقارب المعرفة نحو: (مررت بالذي خيرٍ منك وبالذي أحسن منك) جاز ذلك واستغنى به عن صلته. انظر الدر المصون 5: 226-227

خير منك، وشرٌّ منك, ولا يقولون: مررت بالذي قائم؛ لأنّ (خيرا منك) كالمعرفة؛ إذ لم تدخل فيه الألف واللام. وكذلك يقولون: مررت بالذي أخيك، وبالذي مثلِك، إذا جعلوا صلة الذي معرفة، أو نكرة لا تدخلها الألف واللام، جعلوها تابعة للذي؛ أنشدني الكسائي:

إنَّ الزُّبيري الذي مِثْلَ الحَلَمْ مَشى بأسلابك في أهل العَلَم"[143]

فللفراء في النّص السّابق غير إشارة تخص الموصول وصلته، أولها: أنَّ الاسم الموصول قد يأتي حرفًا مصدريًا بمعنى (ما) الحرفية المصدرية فتؤول هي وما بعدها بمصدر مؤول، فيكون المعنى: تماما على إحسانه، والإشارة الثانية: صلة الموصول قد تكون جملة اسمية، ويكون العائد فيها ضمير رفع، كقوله: مررت بالذي هو خيرٌ منك، وقد يُحذف، كما في قوله: الذي أحسنُ، فيكون التقدير: تماما على الذي هو أحسنُ، والإشارة الأخيرة أنَّ الاسم الموصل قد يُوصل بالصِّفة أو البدل، ويُفهم من ذلك أنه يقول بالاستغناء عن الصّلة بوصف الموصول باسم معرفة، أو إبدال المعرفة منه، بدليل قوله: فجعلوها تابعة للذي.

وخلاصة القول: استخدم الفرّاء مصطلح الصّلة للدلالة على ثلاثة معان اصطلاحية هي: الحرف الزائد، وجملة صلة الموصول، جملة الصفة إذ سماها صلة النكرة، وذهب الفرّاء إلى أن اسم الإشارة قد يرد بمعنى الاسم الموصول ويحتاج إلى صلة، وأجاز أن تقع جملة الصّلة قسمية، والجملة القسمية التي أوقعها الفرّاء صلة كانت خالية من الضمير العائد دون أن يشير إلى هذه القضية، أما حذف العائد عنده فهو نصٌّ إجرائي؛ إذ قدّر الضمير المحذوف في جملة الصّلة، وكان العائد ضمير المفعول به، وللفراء إشارة إجرائية إلى حذف العائد إذا كان ضمير رفع في صدر جملة الصّلة، وذكر الفرّاء أنّ صلة الموصول إذا كانت معرفة، أو نكرة لا تدخلها (أل)، كانت تابعةً للاسم الموصول، وعندها يُجزئ هذا التابع عن الصّلة، أما القضية الأخيرة لدى الفرّاء فهي إجراؤه الاسم الموصول حرفا مصدريًا، ولم أقف لديه على ما يُشعر بعدم محلية هذه الجملة، لكن اجتزاءه عن الصّلة بما سمّاه تابعا من وصف أو بدل يوحي بأن جملة الصّلة عنده ذات محل يتفق ومحل الموصوف نفسه.

وأشار الفرّاء إلى حذف النكرة الموصوفة مع بقاء صفتها، ونصّ على أنَّ العرب تُضمر بعد (منْ).

143 معاني القرآن للفراء 1: 365.

1.7. جملة جواب الشرط غير الجازم أو الجازم غير مقترنة بالفاء

هذه الجملة التي تقع جوابا لإحدى أدوات الشرط غير الجازمة: (لو، ولولا، ولوما، ولمّا، وإذا)، [144] أو الجملة التي تكون جوابا لأداة شرط جازمة، ولم تقترن بالفاء أو إذا الفجائية.[145]

وللفراء إشاراتٌ باهتة إلى جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء، دون الإشارة إلى عدم اقترانها بالفاء، وله إشارات إلى الشّقّ الآخر في هذه الجملة، وهو جواب الشرط غير الجازم، دون الإشارة إلى عدم محليتها، ومن قبيل إشارته إلى جواب الشرط الجازم قوله: "الجزاء يصلح في موضع فعَلَ يَفْعلُ، وفي موضع يفعَل فعلَ، ألا ترى أنك تقول: إنْ زرتني زرتكَ، وإنْ تزرني أزرْكَ، والمعنَى وَاحدٌ. فلذلك صَلح قوله (فظلّت) مَردودةً على (يفعَل)، وكذلك قوله: (تباركَ الذِي إنْ شَاءَ جَعَل لَكَ خَيرًا مِنْ ذَلِكَ جَنّاتٍ)، [146] ثم قال: (ويَجْعَلْ لك قصُورًا) فرَدَّ (يفْعَل) عَلَى (فَعَلَ)، وهو بمنزلة ردّه (فظَلَّت) عَلَى (نُنَزِّل) وكذلك جَواب الجزاءِ يُلقَى يَفعَل بـ فَعَل، وفَعَل بـ يفعل، كقولك: (إنْ قمت أقمْ، وإن تقمْ قمت). وَأَحْسَنُ الكلام أنْ تجعَل جَواب (يفعلُ) بمثلها، و(فَعَلَ) بمثلهَا؛ كَقولك: إنْ تَتْجُرْ تَرْبَحْ، أَحْسَنُ مِن أن تقول: إنْ تَتْجُرْ ربِحتَ. وكذلك: إنْ تَجَرْت ربحتَ، أحسنُ مِن أن تقول: إن تَجَرتَ تربَحْ. وهما جَائزَان. قال الله: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وزِينَتَها نُوَفِّ إليهم)، [147] فقال: (نُوَفِّ) وهي جوابٌ لـ كانَ. وقال الشاعر:[148]

إنْ يَسمَعُوا سُبَّةً طارُوا بهَا فَرَحًا مِنِّي وما يَسَمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

فَرَدَّ الجَوَابَ بـَ فعَل وقبله يفعَلُ". [149] فالفرّاء في النّصّ السّابق يتحدّث عن جواب الجزاء، واستخدم مصطلحي الجزاء والجواب، دون الإشارة إلى عدم محلية هذه الجملة، ودون الإشارة إلى أنَّ الجواب جملة أصلا.

ومن قبيل إشارته إلى جواب الشرط غير الجازم قوله: "(فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ في غَيَابَةِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ) [150] والمعنى – والله أعلم –: أوحينا إليه. وهي في قراءة عبدالله (فَلَمَّا

144 انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص96–97.
145 انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص102.
146 سورة الفرقان الآية 10.
147 سورة هود الآية 15.
148 البيت لقعنب بن أم صاحب. انظر: المعجم المفصل 8: 117.
149 معاني القرآن للفراء 2: 276 ولذلك نظائره. انظر: 1: 206 و236 و386 و426 و2: 5–6 و263 و273 و276.
150 سورة يوسف الآية 15.

جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ وَجَعَلَ السِّقَايَةَ) [151] ومثله في الكلام: لمَّا أتاني وأثِبَ عليه، كأنه قال: وثبت عليه. وربَّما أدخلت العرب في جواب لَمَّا (لكن). فيقول الرجل: لَمَّا شتمني لكن أَثِبُ عَليه، فكأنه استأنف الكلام استئنافا، وتوهَّم أنّ ما قبله فيه جوابه". [152] فالفرّاء يلحُّ في النّص السّابق على أن (لما) تحتاج إلى جواب، وأنّ جواب لمّا في الآية الأولى (وأوحينا إليه) على زيادة الواو، ومثل ذلك جواب لما في الآية التي تلتها.

وخلاصة القول: للفراء إشاراتٌ باهتة إلى جملة جواب الشرط الجازم التي لا محل لها، واستخدم مصطلح الجواب للدلالة عليها، ومن هذه الإيماءات حديثه عن جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء، دون الإشارة إلى عدم اقترانه بالفاء، وله إشارات إلى الشّقّ الآخر في هذه الجملة، وهو جواب الشرط غير الجازم، دون الإشارة إلى عدم محليتها في أيٍّ منهما.

1.8. الجملة المعطوفة

يجد المتتبع في كتاب سيبويه إلماحاتٍ إلى عطف جملة على جملة من غير الإشارة إلى هذا النمط من العطف بأنه عطف جمل[153] وألمح إلى الجملة المعطوفة على جملة، ولم نقف عنده على أدوات اصطلاحية للتعبير عن هذا النمط من العطف أكثر من (حرف العطف) أو (عطف الفعل)

أشار الفرّاء إلى عطف الجمل إشارة خفية في غير موضع، ومن ذلك حديثه عن العطف على جملة الصّلة. قال: " وقوله: (من ذَا الَّذِي يُقْرِضُ الله قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ) [154] تقرأ بالرفع والنصب. فمن رفع جعل الفاء منسوقة على صلة (الذي)، ومن نصب أخرجها من الصّلة، وجعلها جوابا لـ (من)؛ لأنّها استفهام"[155] فالفرّاء في النّص السّابق جعل الفاء – في أحد وجهيها– حرف عطْف، عَطَفَ به الفعل (يضاعفه) على جملة الصّلة، وبالتالي حديث الفرّاء عن العطف هاهنا هو حديث عن عطف جملة على جملة لا محل لها من الإعراب كما ترسَّخ هذا القول فيما بعد.

---

151 سورة يوسف الآية 70 وهي على قراءة العامة دون الواو، وقرأ عبد اللّه (وجَعَلَ)، فتحتمل وجهين، أحدُهما: أنَّ الجوابَ محذوفٌ. والثاني: أن الواوَ مزيدةٌ في الجواب على رأيِ مَنْ يَرى ذلك، وهم الكوفيون والأخفش. انظر: الدر المصون 6: 524.

152 معاني القرآن للفراء 2: 5 وانظر: 1: 243 و2: 300.

153 الكتاب 3: 26 و90 و91 و 501.

154 سورة البقرة الآية 245.

155 معاني القرآن للفراء 1: 157 ولذلك نظائر. انظر: 1: 206 و386.

وتحدّث الفرّاء عن العطف على جملة جواب الشرط، فأشار إلى جواز عطف الفعل المضارع على الفعل الماضي، والماضي على المضارع. قال: "قال الله تبارك وتعالى: (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ) [156] ثم قال: (وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا) فإذا أتاك جواب (لو) آثرتَ فيه (فَعَلَ على يَفْعَلُ) ... وعَطْفُ (فَعَلَ) على (يَفْعَلُ)، و(يَفْعَلُ) على (فَعَلَ)، جائزٌ، لأنَّ التأويل كتأويل الجزاء"[157] فجملة (يجعلُ) معطوفة على جملة (جعلَ)، وهذه الجملة في عُرْفِ النُّحاةِ اللاحقين جملة معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب.

وخلاصة القول: لدى الفرّاء إشارات إلى عطف جملة على جملة، ولم تتعدَّ إشاراتُهُ هذه القولَ بعطف الجملة التي فعلها ماضٍ على الجملة الفعلية التي فعلها مضارع، والنسق على صلة الذي، واستخدم لهذه الدلالة مصطلحي (العطف والنسق).

الخاتمة

استخدم الفرّاءُ مصطلح الجملة استخدامًا صريحًا، وكان بذلك أولَ مَنِ استخدمَ مصطلحَ الجملة بمعناه الاصلاحي للدلالة عليها، وعبّر عنها بمصطلحات أخرى كـ الكلام، والفعل، والموضع. وقد وردت لديه الإشارة إلى الجمل الآتية:

الجملة الاستئنافية: ودلّ عليها الفرّاء بعدة مصطلحات كـ (المستأنفة، والاستئناف، والائتناف)، وبيَّن في غير موضع أنَّ الاستئناف تمام الكلام السّابق، وانقطاعه والبدء بكلام جديد، أي: الانقطاع عن العوامل السّابقة في الكلام، وقد ذَكرَ أنّ المستأنفة ليس لها موضع (محلّ)، وحدّد مواضع للاستئناف منها مواضع كسر همزة إنَّ، وجواب النّداء، وبعد (الواو والفاء وأو وثمَّ ولا وبل).

والجملة الاعتراضية: ودلّ عليها الفرّاء بمصطلحي الاعتراض والمعترضة، واقترن لديه مصطلحا الاعتراض والاستئناف، ولعلّ هذا الاقتران يشي بعدم محلية هذه الجملة لدى الفرّاء وإنْ لم يُصرّح به.

والجملة التفسيرية: ولدى الفرّاء إيماءات إلى هذه الجملة، واستخدم الفعل (فسّر) للدلالة عليها، وردت الإشارة إلى الجملة التفسيرية في موضع (تفصيل المجمل، أو تفسير المبهم) وانتفتْ عنده في وضعين: موضع تفسير المحذوف، وموضع التفسير بعد (أَنِ) التفسير، فهي عنده زائدة أو مصدرية، ولم أقف عنده على ما يشعر بمحلية هذه الجملة أو عدم محليتها عنده.

156 سورة الفرقان الآية 10.

157 معاني القرآن للفراء 1: 386 ولذلك نظائر. انظر: 1: 27 و86–87 و206 و209 و2: 67.

وجملة جواب القسم: صرّح الفرّاء بذكرها، واستخدم مصطلحي جواب القسم أو جواب اليمين للدلالة عليها، ونصّ على أنّ الجواب لا يكون بغير لام يُسْتَقْبَل بها، أو (لا، أو إن، أو ما)، وأنّ القسم قد يقع بلفظ غير صريح في القسم، وتحدّث عن اجتماع الشّرط والقسم في (لئن)، وأشار إلى أن (لا) قد تضمر مع الأَيمان، ونصَّ على أنّ جواب القسم قد يتقدّم على القسم، وله ما يُشعِر بأنّ الجواب لا محل له من الإعراب، وذلك لأنّه نصّ في غير موضع على أنّ الجواب يكون بـ إنّ، وأنّه جعل (إنَّ وما بعدها) جملة مستأنفة لا موضع لها، لأنّها مكسورة.

وجملة الصلة: استخدم الفرّاء مصطلح الصّلة، ولكنه خرج عنده للدلالة على ثلاثة معان اصطلاحية هي: الحرف الزائد، وجملة صلة الموصول، جملة الصفة إذ سماها صلة النكرة، وذهب الفرّاء إلى أن اسم الإشارة قد يرد بمعنى الاسم الموصول ويحتاج إلى صلة، وأجاز أن تقع جملة الصّلة قسمية، والجملة القسمية التي أوقعها الفرّاء صلة كانت خالية من الضمير العائد دون أن يشير إلى هذه القضية، أما حذف العائد عنده فهو نصٌّ إجرائي؛ إذ قدّر الضمير المحذوف في جملة الصّلة، وكان العائد ضمير المفعول به، وللفراء إشارة إجرائية إلى حذف العائد إذا كان ضمير رفع في صدر جملة الصّلة، وذكر الفرّاء أنّ صلة الموصول إذا كانت معرفة، أو نكرة لا تدخلها أل، كانت تابعةً للاسم الموصول، وعندها يُجزئ هذا التابع عن الصّلة، أما القضية الأخيرة لدى الفرّاء فهي إجراؤه الاسم الموصول حرفا مصدريًا، ولم أقف لديه على ما يُشعر بعدم محلية هذه الجملة، لكنَّ اجتزاءه عن الصّلة بما سمّاه تابعا من وصف أو بدل يوحي بأن جملة الصّلة عنده ذات محل يتفق ومحل الموصوف نفسه.

وجملة جواب الشرط غير الجازم أو الجازم غير المقترن بالفاء: للفراء إشاراتٌ باهتة إلى جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء، دون الإشارة إلى عدم اقترانها بالفاء، وله إشارات إلى الشّقّ الآخر في هذه الجملة، وهو جواب الشرط غير الجازم، دون الإشارة إلى عدم محليتها.

والجملة المعطوفة: للفرّاء إشارات إلى عطف جملة على جملة، ولم تتعدَّ إشاراته هذه القول بعطف (فعَلَ) على (يَفْعَلُ)، والنسق على صلة الذي، واستخدم لهذه الدلالة مصطلحي (العطف والنسق).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

إبراهيم مصطفى ورفاقه: المعجم الوسيط، ط: دار الدعوة.

أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تح: فخر صالح قدارة، ط1: دار الجيل بيروت 1995م.

أبو بكر ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبدالحسين الفتلي، ط1: بيروت 1985م.

أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ط: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب.

جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ط: دار الكتب العلمية بيروت.

جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، تح: أحمد شمس الدين، ط1: دار الكتب العلمية بيروت 1998م.

جمال الدين ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك وزميله ط2: دار الفكر.

ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط: عالم الكتب بيروت.

ابن جني: اللمع في العربية، تح: فائز فارس، ط: دار الكتب الثقافية – الكويت 1972م.

حسن موسى الشاعر، تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري، ط1: عمان دار البشير 1994م.

حسني عبدالجليل، إعراب النص: دراسة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، ط1: دار الصحوة 2010م.

خديجة أحمد مفتي، نَحْوُ القرّاء الكوفيين، ط: 1 دار الندوة الجديدة، بيروت 1985م.

الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، ط: جامعة قاريونس، بنغازي1996م.

الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: د.عبدالجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب–بيروت1989م.

السمين الحلبي، الدر المصون، تح: أحمد محمد الخرّاط، ط: دار القلم، دمشق 1406هـ.

الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ط: المكتبة التوفيقية.

عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، ط: مكتبة الخانجي 1997م.

عبداللطيف مطيع عبدالقادر، الصلة في الجملة العربية، ط1: دار جرير عمَّان2007م.

الفارسي، إيضاح الشعر، تح: حسن هنداوي، ط1: دار القلم 1987م فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5: دار القلم العربي حلب 1989م.

الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ط3: بيروت عالم الكتب1983م.

الكافيجي، شرح قواعد الإعراب تح. د. فخر الدين قباوة، ط2 دمشق 1993م.

محمد طاهر حمصي، (القسم المحذوف المقدر عند النحاة حقيقة أم ادّعاء) مجلة التراث العربي، عدد(112) عام 2008م.

محمد الإنطاكي، محاضرات (في إعراب الجمل وأشباهها) 22/11/ 1980م.

محمد عبدو فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ط1: دار العصماء دمشق2009م.

المختار أحمد ديره، دراسة في النحو الكوفي، ط: 1 دار قتيبة، بيروت1991م.

ابن منظور: لسان العرب، ط: دار صادر بيروت.

Seçilmiş Kaynakça

el-Enbârî, Ebu'l-Berekât, *Esrâru'l-Arabiyye*, Tahk: Fahr Salih Kaddâre, Dâru'l-Cîl, Beyrut 1995.

el-Ensarî, Cemaleddin b. Hişam, *Muğni'l-Lebîb 'an Kütübi'l-E'arîb*, Tahk: Mâzin el-Mübarek vd., Daru'l-Fikr.

el-Ferrâ, Ebu Zekeriyya Yahya b. Ziyad, *Me'âni'l-Kur'ân*, Alemü'l-Kütüb, Beyrut 1983.

Hadice Ahmed Müfti, *Nahvu'l-Kurrâi'l-Kûfiyyîn*, Daru'n-Nedve el-Cedîde, Beyrut 1985.

el-Halebî, es-Semin, *ed-Dürrü'l-Masûn*, Tahk: Ahmed Muhammed el-Harrât, Daru'l-Kalem, Dımaşk 1406.

Hüsnî Abdülcelil, *İ'rabu'n-Nass: Dirasetün fi'l-Cümeli'lletî lâ Mehalle Leha mine'l-İ'rab*, Daru's-Sahve, 2010.

İbn Cinnî, *el-Luma' fi'l-Arabiyye*, Tahk: Faiz Faris, Daru'l-Kütübi's-Sekafiyye, Kuveyt 1972.

es-Serrâc, Ebû Bekr b., *el-Usûl fi'n-Nahv*, Abdu'l-Hüseyn el-Fetelî, Beyrut 1985.

es-Suyûtî, Celaleddin, *el-Eşbâh ve'n-Nezair*, Daru'l-Kütübi'l-İlmiyye, Beyrut.

eş-Şair, Hasan Musa, *Tatavvuru'l-Arâi'n-Nahviyye 'inde İbn Hişam el-Ensarî*, Daru'l-Beşir, Amman 1994.

Ez-Zeccac, *Me'âni'l-Kur'âni ve İ'rabuh*, Tahk: Abdulcelil Abdu Şelebi, Alemü'l-Kütüb, Beyrut 1989.